الأمم المتحدة S/PV.7037

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٣٧**

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيشوب/السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد محمدياروف
	الأرجنتين	السيد سوين
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	باكستان	السيد فاتيمي
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد شين دونغ آيك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد ليو تشيي
	غواتيمالا	السيد بيريس مونيلا
	فرنسا	السيد فابيوس
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	المغرب	السيد العثماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1348776 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم لتأكيد على أهمية الموضوع المقرر تناوله.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد أبو بكر القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد جمال بن عمر.

السيد بن عمر: عدت للتو إلى نيويورك من أجل مخاطبة هذا المجلس، بعد قضاء شهر واحد في اليمن خلال مهمتي الثالثة والعشرين. غادرت صنعاء حيث كنت أيسر محادثات حول القضية الجنوبية، وهي قضية شائكة لا تزال قيد النقاش.

من المهم جدا التأكيد لهذا المجلس أن العملية الانتقالية في اليمن بلغت منعطفا حاسما. وبينما يسير مؤتمر الحوار الوطني التاريخي على طريق إنجاز أعماله بتوصيات واعدة ترشد المسار المستقبلي لليمن، يواجه البلد تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية وأمنية كبيرة، ولا تزال هناك قضايا رئيسية عالقة.

ورغم ذلك، ثمة إنجازات يحتفى بها، فقد شكل مؤتمر الحوار الوطني الأول من نوعه في اليمن والمنطقة دفعة لحوار سلمي وشامل ومجد بين أطراف متنوعة وأحضر أطرافا جديدة إلى العملية السياسية، مثل ممثلي الشباب والنساء والمجتمع المدني وأنصار الله (حركة الحوثيين) والحراك الجنوبي السلمي. لم يوفر مؤتمر الحوار الوطني مجرد فرصة لمجموعات مهمشة سابقا للمشاركة في نقاشات جدية ومدروسة حول مستقبل اليمن، لكنه جمع كذلك أطرافا متنازعة سابقا للتفاوض على حلول ومعالجة مظالم تاريخية من أجل المضي نحو مستقبل أكثر إشراقا وديمقراطية لجميع اليمنيين.

حقق مؤتمر الحوار الوطني تقدما استثنائيا منذ إطلاقه في ١٨ آذار/مارس، وفي الأشهر الستة الماضية انخرط ٥٦٥ عضوا يمثلون شرائح من مختلف مكونات المجتمع المدني في نقاشات بناءة ومفتوحة وجوهرية حول التحديات الرئيسية التي تواجه البلد. وأرسى التركيز على قضايا رئيسة وجدلية متعلقة بالحوكمة في اليمن أسس عقد اجتماع جديد إضافة إلى إطار قانوني مبني على الكرامة والمساواة وحقوق الإنسان وحكم القانون.

وفي الحقيقة، أُنجز نحو ٩٠ في المائة من مهام مؤتمر الحوار، حيث أنهت ست فرق عمل من أصل تسع تقاريرها.

ويشكل مجمل التوصيات التي أنتجها مؤتمر الحوار برنامج عمل لبناء يمن أكثر أمنا وعدلا وازدهارا. وتتضمن التوصيات اجراءات لضمان حوكمة منفتحة ومسؤولة، ومشاركة أكبر للنساء في صنع القرار، وتعزيز حماية حقوق الإنسان. وفي

الأسبوع الماضي، دعم فريقي مؤتمرا عنوانه ”شريكات في الحوار، شريكات في البناء وصنع القرار“. والتقيت مكوّن النساء اللاتي أبلغنني برضاهن عن تحقيق أهداف رئيسة في مؤتمر الحوار، أهمها الاعتراف بحقوق المرأة وحمايتها، وإدراج هذه الحقوق في الدستور الجديد لضمان المساواة، وضمان تمثيل نسبته ٣٠ في المائة للنساء في سلطات الحكم الثلاث. وهذا استثنائي فعلا، خصوصا في جزء من العالم يعاني انتقاصا واضحا من حقوق النساء ومن المساواة بين الجنسين.

وساعدت جهود فريقَي عمل القضية الجنوبية وصعدة تحديدا في بلورة جذور النزاعات والمظالم التي لحقت بالشعب جراء الحرب في تلك المناطق. وسوف يتيح هذا للدولة التخفيف من حدة الظروف التي ساهمت في إشعال النزاعات الماضية ومعالجة المظالم الناجمة عنها. وفي الحقيقة، توصل فريق عمل قضية صعدة إلى اتفاق على نحو ٧٠ مخرجا وضمانة تنفيذية لمعالجة المسائل المتعلقة بقضية صعدة.

يستحق جميع المتحاورين الثناء لجدهم ودأبهم من أجل تحقيق أهداف مؤتمر الحوار. وأود الإشادة على نحو خاص بمساهمات ممثلي الشباب والنساء والمجتمع المدني، الذين شكل حماسهم وطاقتهم وإبداعهم المحرك الذي دفع الحوار قدما. وساهمت في إغناء عملية الحوار بشكل كبير المدخلات والأفكار التي قدمها كثير من المواطنين في أنحاء البلاد، عبر مشاركتهم في نقاشات مفتوحة واجتماعات عامة وعبر وسائط الإعلام.

ومن المهم أن نتذكر أنّ مؤتمر الحوار ليس سوى خطوة واحدة في العملية الانتقالية. ولم يكن يفترض أبدا أن يقدم حلولا لجميع المشكلات في اليمن، بل كان مصمما كجزء من عملية تحول سياسي أوسع وأطول مدى. وكما يعلم هذا المجلس جيدا، حصل تأخير في تطبيق المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية، ما أثر على الجدول الزمني الضيق أصلا. ويعود هذا إلى استغراق بعض المهام وقتا أكثر من المتوقع، ووجود عرقلة في بعض الأحيان.

بناء على ذلك، تعدل الجدول الزمني حتما. ويبقى بضعة أشهر فقط لإنجاز مهام استغرقت سنوات في بلدان أخرى، تتضمن إنهاء مؤتمر الحوار ووضع دستور جديد وتبنيه وإجراء انتخابات عامة. كل هذا يعني مفاوضات معقدة وتحضيرات تقنية ومشاورات عامة من أجل تحقيق توافق. لكن الأهم أن يستمر التقدم عبر إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية التي رسمتها الآلية التنفيذية.

وتؤكد الصعوبات التي واجهت مؤتمر الحوار الوطني في أسابيعه المنصرمة أهمية معالجة القضية الجنوبية بشكل عادل. ففي الأسابيع الأخيرة، علّق ممثلو الحراك الجنوبي السلمي مشاركتهم في مؤتمر الحوار نحو شهر، احتجاجا على عدم معالجة مظالم الشعب في الجنوب وتلبية تطلعاته المشروعة. في الواقع، ثمة إجماع في اليمن على أن الجنوب عانى نحو عقدين من التمييز والتهميش. لكن ممثلي الحراك أُقنعوا بالعودة إلى مؤتمر الحوار، بعد تعهدات إضافية من الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة بتطبيق سريع لإجراءات بناء الثقة في الجنوب. وفي هذا الإطار، وافق ممثلو الحراك ومكونات أخرى على بدء محادثات لحل قضيتَي شكل الدولة ووضع الجنوب المثيرتين للجدل.

ومنذ ١٠ أيلول/سبتمبر، وبناء على طلب الأطراف السياسية، أيسّر محادثات تهدف إلى إيجاد حل توافقي للقضية الجنوبية. وقد شددت خلالها على أن اليمنيين هم أصحاب القرار، وأنهم سيتحملون نتائج الخيارات التي يتخذونها على المدى الطويل. ويسعدني أن أبلغكم بأن هناك تقدما واتجاها للتوافق على مجموعة مبادئ ورؤية لبناء هيكل جديد لدولة اتحادية، مبنية على مقترحات قدمتها مختلف المكونات، وذلك رغم استمرار النقاشات حول عدد الأقاليم الاتحادية

وحدودها. وتوجد مساع للتوافق على مجموعة قضايا إضافية حساسة، تتضمن الموارد الطبيعية، وتَشارك السلطة وتوزيعها على مستويات اتحادية وإقليمية ومحلية.

ويعتمد التزام الجنوبيين دعم الرؤية الجديدة ليمن اتحادي بشكل كبير على خطوات سريعة وواضحة من قبل الحكومة لمعالجة مظالم الماضي، وعلى ضمانات بعدم العودة إلى ذلك الماضي. ولهذه الغاية، من الضروري تطبيق ما تبقى من اجراءات بناء الثقة (المعروفة بالنقاط العشرين والإحدى عشرة)، من دون أي تأخير ووفق جدول زمني واضح.

وفي هذا السياق، أرحب بخطة عمل حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة لتطبيق النقاط العشرين والإحدى عشرة، وباعتذارها للشعب في الجنوب وصعدة عن انتهاكات ارتكبت خلال النزاعات في الماضي. وأثني كذلك على العمل المتواصل للجنتين المعنيتين بمعالجة الاستيلاء غير المشروع على الأراضي والصرف التعسفي من الجيش والأمن والخدمة المدنية في الجنوب. ويسرني أن دولة قطر تعهدت في هذه المرحلة الدقيقة بتقديم مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لدعم جبر الضرر والتعويض على الجنوبيين. وآمل أن تحذو دول أخرى حذوها.

ويجب ألاّ يسمح للصعوبات التي واجهها مؤتمر الحوار أخيرا بأن تعرض المكاسب المحققة حتى الآن للخطر. فلا بد من الحفاظ على هذه المكاسب وعلى المسار التقدمي، عبر المضي سريعا نحو المراحل المقبلة من العملية الانتقالية. ونادرا ما تكون المرحلة الأخيرة لعملية سياسية من هذا النوع والحجم سهلة، حيث تصل الأطراف محطة تتطلب اتخاذ قرارات صعبة حول قضايا حساسة ومعقدة. ومؤتمر الحوار الوطني ليس بمنأى عن ذلك. لسوء الحظ، وكما يعرف مجلس الأمن، هناك مساع لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، تقوض الثقة بالانتقال السياسي. وفي هذا الصدد، المطلوب من جميع الأطراف مواصلة تقديم تنازلات متبادلة والتعامل بحسن نية.

تتجمع حمم ممانعة تحت الرماد في اليمن. لكنني في هذه المرحلة، لا أزال آمل أن يتعاون جميع الأطراف بحسن نية لإنجاح مؤتمر الحوار، ولكي لا أضطر لاحقا إلى الغوص في دهاليز سلوكيات البعض أمام مجلس الأمن. وكما أكد القراران ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، يجب على جميع الأطراف التزام حل اختلافاتها عبر الحوار والتشاور، ونبذ اللجوء إلى أعمال عنف لتحقيق أغراض سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والتعاون في تطبيق اتفاق نقل السلطة. وبتوقيع الأطراف لهذا الاتفاق، أقرت بأن الانتقال السلمي يجب أن يشكل قطيعة كاملة مع الماضي ونقلا كاملا للسلطة إلى حوكمة جديدة في اليمن.

وبناء على التوافق الناشئ على نظام اتحادي، يتواصل النقاش بين اليمنيين حول الحاجة إلى ما يسمّونه الآن ”مرحلة تأسيسية“، لتوفير الوقت اللازم وفق معايير واضحة وموارد وإمكانات للانتقال إلى دولة اتحادية. حقا، لقد قدّم بعض الأطراف مقترحات لمرحلة تأسيسية تركّز على الحاجة إلى تشاركية أوسع وتوزيع أفضل للسلطة. وقد أثارت هذه المناقشات أسئلة حول توقيت الانتخابات وطبيعتها. ويصرّ البعض على ضرورة الاتفاق بشأن جميع تفاصيل الشكل الجديد للدولة.

وإنني أؤكد أنّ مؤتمر الحوار الوطني لم يكن أبدا مصمَّما لمجابهة جميع التحديات في اليمن في وقت واحد. بل يُفترَض أن ينتهي باتفاق عام على مجموعة مبادئ متعلقة بتسع مسائل محورية تشكل توجيها لمرحلة صياغة الدستور، وهي خطوة أخرى في العملية الانتقالية. وبعض المسائل ستستدعي متابعة وجهودا بعد انتهاء الحوار الوطني، عبْر مسارات تفاوضية أخرى، تتسم بالتشاركية الفعلية وتتزامن مع عملية صياغة

الدستور. وعلاوة على ذلك، هناك مسائل أخرى تتطلب المعالجة عبْر تشريعات لاحقة وسياسات حكومية وخطط وبرامج.

وخلاصة القول، إنّ مؤتمر الحوار الوطني ليس ترياقا أو غاية بحدّ ذاته، بل وسيلة تمكّن اليمنيين من إرساء الأسس لعملية سياسية شاملة، والتوافق على مبادئ عامة وإطلاق عمليات لحلّ النزاعات المزمنة. ويبدو أنّ البعض لا يريد إنهاء مؤتمر الحوار الوطني، بانتظار جلاء جميع التفاصيل المتعلقة بالمرحلة التي تليه، وبترتيبات المرحلة التأسيسية وشكل الدولة الاتحادية المستقبلية والاتفاق عليها. وفي رأيي أنّه من المهم التعامل مع هذه المسائل خطوة بخطوة، وإيلاء الأولوية لإنهاء مؤتمر الحوار الوطني. فالشعب اليمني يتطلع إلى هذه النتائج لضمان تقدُّم العملية الانتقالية.

إنّ هذه التطورات السياسية تجري وسط تحديات إنسانية واقتصادية وأمنية كبرى. ورغم ارتفاع توقُّعات الشعب اليمني من العملية الانتقالية السلمية، فإنّ نحو ١٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد السكان، يحتاجون حاليا إلى مساعدات إنسانية. وتقف جذور ضعف التنمية وراء هشاشة الحالة في اليمن، ولا سيما الفقر وسوء التغذية الحاد، ونقص المياه وقلة الخدمات الحكومية. فينبغي دعم جهود حكومة الوفاق الوطني، لمواجهة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الإنسانية، والتصدي لتحديات التنمية في البلاد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بمرسوم رئاسي قضى بتأسيس مجلس مكافحة الفساد، والسعي إلى موافقة الحكومة على خطة عمل للقضاء على ظاهرة الموظفين الوهميين والازدواجية الوظيفية.

لا يزال الوضع الأمني هشّا في عدة أجزاء من اليمن. وما انفك تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديدا كبيرا. فقد نفّذ في الأسبوع الماضي هجمات واسعة أوقعت عشرات القتلى في محافظة شبْوَه، بينما تتواصل الاغتيالات وعمليات الاختطاف مستهدِفة كبار الضباط العسكريين وسواهم.

وفي الشمال، وردت أنباء عن مقتل العشرات في الأسابيع القليلة الماضية، جرّاء اشتباكات بين المجموعات المسلحة في محافظتَي صعده وعمران. ونحن نراقب الوضع عن كثب، ونتواصل مع قيادات الأطراف المعنية.

وتستمر الحملة المستعرة على البنى التحتية، حيث تضاعفت أعمال التخريب فيها والهجمات المتكررة على منشآتها، ولا سيما خطوط الكهرباء وأنابيب النفط والغاز، ممّا يكبّد الحكومة خسائر فادحة بمئات ملايين الدولارات. والشعب اليمني يطالب بجلب المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

لقد ذكرت سابقا ما يستحق التكرار، وهو أن اليمن يبقى حتى الآن البلد الوحيد من بلدان ما يُسمّى الربيع العربي، الذي يشهد عملية انتقالية تفاوضية وسلمية. ومؤتمر الحوار الوطني هو العملية الأكثر أصالة وشفافية وتشاركية في المنطقة العربية على الإطلاق. ويمكن لهذا النموذج من الحوار والمناقشة بشأن تأسيس حوكمة ديمقراطية مستندة إلى الإرادة الشعبية، أن يكون مصدر إلهام لعمليات انتقالية أخرى في العالم العربي وسواه. إنه إنجاز فريد جدير بأن يعتز به اليمنيون، الذين أظهروا للشعوب العربية ما يمكن تحقيقه بالتزام التغيير السلمي.

ختاما، لا بدّ من اختتام مؤتمر الحوار الوطني من أجل تقدم العملية الانتقالية. ويعود الفضل الخاص في ما تحقق إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أظهر التزاما وعزما ثابتين على تولي القيادة والمضيّ نحو العملية الانتقالية السياسية متجاوزا جميع العقبات. فهو يستحق كل دعمنا. والعالم اليوم يراقب اليمن ليرى ما إذا كان سيمضي في الطريق الواعد الذي بدأه. وحين يُختتَم مؤتمر الحوار الوطني، ستنشأ تحديات أخرى أمام تطبيق الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها. وفي هذا السياق،

سمعتُ رسالة واحدة خلال زيارتي الأخيرة لليمن، مفادها أنّ اليمنيين يعوِّلون على مجلس الأمن، لمواصلة دعمه الموحَّد لانتقالهم إلى المرحلة المقبلة.

ولطالما كان الدعم القوي والمستدام من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء اليمن ومجلس الأمن، أساسيا لليمن. وإنني أخص بالثناء الدور القيادي للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، السيد عبد اللطيف الزياني. وأود أن أشكر المملكة العربية السعودية، الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء اليمن، لكونها أكبر المانحين وأول من نفَّذ تعهداته. كما أشكر أعضاء السلك الدبلوماسي الفاعل في صنعاء على جهودهم، وأقول للجميع إنّ اليمنيين يعوِّلون على المجتمع الدولي، لمواصلة دعمه الموحَّد لبلادهم. ونحن في الأمم المتحدة سنواصل تقديم الخبرات والمشورة كلما دعت الحاجة، بالتعاون الوثيق مع شركائنا، لإنجاح العملية الانتقالية في اليمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بن عمر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

السيد الزياني: أود في البداية أن أتقدم منكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تطورات العملية السياسية في اليمن. وأود الإعراب عن بالغ سروري بالمشاركة فيها. كما أننا مجلس التعاون الخليجي سعداء بهذه المشاركة، لارتباطنا الوثيق باليمن وشعبه، وبأمنه ومستقبله وتطوره وتنميته وازدهاره.

إن اهتمام المجلس بالشأن اليمني ومتابعته الحثيثة لتطورات أوضاعه السياسية والأمنية ولتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وحرصه على تذليل كل العقبات التي تواجهها، يجعلنا أكثر تفاؤلا بأن اليمن سوف يعبر هذه المرحلة الحرجة من تاريخه. فمجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المعني بكل تبعات حفظ الأمن والسلم الدوليين، وله من القبول والاحترام العالميين ومن الصلاحيات الأصيلة، وفقا للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يجعل دوره في إحلال الأمن والسلم وتسوية النزاعات وردع العدوان مهما ومطلوبا وحاضرا في كافة شؤون قريتنا الكونية التي تشهد تداخلا كبيرا في شؤونها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن مجلس الأمن بحكم مسؤولياته ومكانته وصلاحياته هو الجهاز الدولي المسؤول عن توفير مظلة الحماية اللازمة لنجاح العملية السياسية الجارية في اليمن. ونحن، كمنظمة إقليمية مهتمة باليمن وبنجاح التسوية السلمية فيه وعبوره إلى بر الأمان، في حاجة دائمة إلى دعم المجلس وإلى الشرعية الدولية التي يمثلها. وأود، في هذا الخصوص، أن أنوه بقرارات المجلس وبياناته الخاصة باليمن وبزيارة أعضائه لصنعاء في كانون الثاني/يناير الماضي، التي حملت الكثير من الدلالات والمضامين الهامة المعبرة عن حرصكم على أمن اليمن واستقراره ووحدته ودعمكم لجهود قيادته وحكومته ومساندتكم لتطلعات شعبه في الإصلاح السياسي والاقتصادي. كما جسدت الزيارة دعم مجلس الأمن للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وحرصه على متابعة عملية تنفيذها بشكل مباشر ومعرفة العقبات التي تواجهها والتأكيد على أهمية مؤتمر الحوار الوطني، باعتباره مرحلة مفصلية ستحدد مستقبل اليمن السياسي.

إننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ندرك أهمية وحساسية الفترة الحالية من عمر تنفيذ المبادرة الخليجية وما زلنا نأمل ونتوقع الكثير من مجلس الأمن، خصوصا وأن هناك أطرافا يمنية وقوى خارجية وجماعات إرهابية ما زالت، رغم تحذيرات المجلس، تسعى إلى زعزعة استقرار اليمن وتعمل على عرقلة الحوار الوطني وتعطيل العملية السياسية السلمية. وسيظل دور المجلس أساسيا بعد انتهاء أعمال مؤتمر الحوار

الوطني الشامل، حيث نعول كثيرا على استمرار دعمكم للعملية السياسية في اليمن، بما يبعث على الطمأنينة لشعبه ويعطيه الثقة في مستقبل آمن ومزدهر.

لم تكن جهود مجلس التعاون لتثمر ومبادرته لتنجح في إنقاذ اليمن من الانزلاق إلى حرب أهلية مدمرة، لولا حكمة اليمنيين وروحهم الإيجابية ورغبتهم في السلم وحرصهم على إيجاد مخرج سياسي للأزمة وثقتهم في دول مجلس التعاون ونواياها الخيرة لما يربطها باليمن وشعبه من علاقات تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وثيقة. لذلك، نالت وساطة مجلس التعاون ثقة الشعب اليمني وقواه السياسية وتعاونها حيث رأوا أننا نقف على مسافة واحدة من كل الأطراف اليمنية وهدفنا واضح ومحدد، وهو حقن دماء الشعب اليمني والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن وتحقيق تطلعات شعبه وآماله.

وأود، في هذا الخصوص، أن أشيد بدور فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي وبقراراته الحكيمة وقيادته للمرحلة الانتقالية ولمؤتمر الحوار الوطني الشامل. فمنذ انتخابه، وقيادته تتسم بالجدية والإرادة الصلبة والعزيمة العالية للخروج باليمن من أزمته وتحقيق تطلعات شعبه رغم كل العقبات والمصاعب والتحديات التي يواجهها اليمن في هذه المرحلة الهامة.

كما أود أن أشيد بدور الدول الصديقة الداعمة للمبادرة وبجهود سفرائها في صنعاء حيث شكل تعاوننا في اليمن نموذجا فريدا لأهمية وفعالية التعاون الإقليمي والدولي لحل النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وإنه لمن المهم أن يستمر الرعاة الإقليميون والدوليون للمبادرة في التحدث بصوت واحد والتعاون وتعزيز مشاركتهم البناءة مع الأطراف اليمنية في هذه المرحلة الصعبة؛ الأمر الذي يؤكد لليمنيين التزام المجتمع الدولي وتمسكه بدعم قضيتهم. كما لا يفوتني أن أشكر السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، على كل ما يقوم به من جهود كبيرة في متابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتذليل العقبات التي تواجهها وعلى العمل والتواصل المستمر مع بعثة مجلس التعاون في صنعاء.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول محبة للسلام ومنفتحة على العالم ولها علاقات عريضة وشفافة مع دوله ومنظماته وإسهامات إيجابية في قضاياه وانطلاقا من المبادئ السلمية التي تحكم سياسات دول المجلس الخارجية، القائمة على نبذ العنف ودعوتها الدائمة للحوار واحترام سيادة الدول واستقلالها، فإن دول المجلس تمثل عامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط وتساهم في استتباب الأمن في منطقة تمر بواحدة من أكثر فترات تاريخها صعوبة وتعقيدا، وتسعى لتعزيز التعاون والتفاهم الإقليمي والدولي. وقد أعطى هذا البعد في السياسة الخارجية لمجلس التعاون، كمنظومة إقليمية، مصداقية عالية ومكانة دولية مرموقة وجعل دوره الإقليمي النشط وإسهاماته الفعالة في قضايا المنطقة عاملا داعما لدور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، خصوصا وأن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على أهمية دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الدائرة في محيطها ويعتبره مكملا لدور الأمم المتحدة في هذا الشأن.

إننا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستمرون في تقديم دعمنا الكامل لليمن، وسنظل على ارتباط وثيق بإخواننا في هذا البلد الشقيق وسنواصل جهودنا للمساعدة على توفير الدعم المطلوب للتنمية في كافة أرجائه في ظل الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي يمر بها والتحديات التي يواجهها، بما فيها الإرهاب والقرصنة والهجرة غير المشروعة وزيادة نسبة الفقر. وقد أسفرت جهود دول مجلس التعاون، بالعمل والتنسيق مع مجموعة أصدقاء اليمن التي

تترأسها المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والجمهورية اليمنية ومع مؤتمر المانحين، عن الحصول على تعهدات بدعم اليمن بمبالغ تجاوزت ٨ بلايين دولار أمريكي، جاءت النسبة الأكبر منها من دول مجلس التعاون.

ورغم أن اليمن ما زال في حاجة للمزيد من الدعم المالي، إلا أن الأهم في هذه المرحلة هو سرعة بدء انعكاس التعهدات القائمة على الأوضاع الاقتصادية في اليمن والدفع بوتيرة تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية التي تمس حياة المواطن اليمني ومعيشته، الأمر الذي سيزيد ثقة اليمنيين ودعمهم للمرحلة السياسية القادمة، خصوصا وأنهم سيحكمون على التحول السياسي الجاري من خلال انعكاساته على أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية الصعبة. فمساندة اليمن اقتصاديا ودعم جهود البناء والتنمية فيه وتسريعها يعتبر مطلبا ضروريا لتحقيق أمنه واستقراره.

إن المجلس لعب دورا مهما في مساندة الوساطة الخليجية منذ بدئها ودعم تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وسيظل دور مجلس الأمن مهما ومطلوبا للحل السياسي في اليمن، كنموذج متميز للتسوية السلمية للنزاعات ولما حققه اليمنيون بإرادتهم وإدارة قيادتهم وحكومتهم ودعم أشقائهم وأصدقائهم.

في الختام، أتقدم بالشكر الجزيل على إتاحة هذه الفرصة للتحدث أمام المجلس، متمنيا أن نسعد جميعا، وفي القريب العاجل، بإرساء دعائم اليمن الجديد الذي يعكس تطلعات شعبه ويحقق آمالهم في حياة أفضل.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الزياني على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبو بكر القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد القربي (اليمن): بداية أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي وزيرة خارجية أستراليا الصديقة على الجهود التي بذلها وفد أستراليا خلال ترؤسه للمجلس خلال هذا الشهر، والشكر موصول إلى معالي السيد هكتور تميرمان وزير خارجية الأرجنتين الصديقة على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم، ويسعدني هنا أن أنقل لكم تحيات فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وتقديره للدعم الذي قدمه المجلس للجمهورية اليمنية، والذي مكنها من الخروج من أزمتها السياسية بأسلوب سلمي وسلسل حظي بإعجاب وتقدير المجتمع الدولي.

وقد كان لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة ووفد مجلس الأمن إلى اليمن، أبلغ الأثر في نفوس اليمنيين، إذ أكد لهم التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالوقوف معهم خلال فترة المرحلة الانتقالية والعمل مع اليمن للوصول به إلى بر الأمان.

وإذا كان مجلس الأمن قد أسهم في رعاية المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ودعمها بإصدار قراريه ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، فإنكم دون أدنى شك تدركون أن الدور اليمني من خلال قياداته على جانبي الصراع، قد أظهر الحكمة بالقبول بالحل السلمي وتحقيق انتقال ديمقراطي للسلطة، كما أن دور فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي في إدارته للأزمة بعد انتقال السلطة إليه تميز بالقدرة على احتواء كافة الأطراف ودفعها للعمل معا لتنفيذ المبادرة الخليجية ووفقا لآلياتها الزمنية. كما استطاع نزع فتيل الصراع المسلح وتوجيه كافة الأطراف نحو الحوار الوطني الشامل، الأمر الذي عكس مدنية وحضارة الإنسان اليمني وتغليبه لمصلحة الوطن على مصالح القبيلة أو الحزب أو الفرد، فكان مؤتمر الحوار الوطني منبرا للتعبير الحر والشفاف والشجاع عن المواقف المتباينة وأحيانا المستفزة، ولكن ذلك كله كان في النهاية الوسيلة المثلى لتقبل الرأي الآخر واحترامه، والسبيل إلى تقديم التنازلات حرصا

من الجميع على إنجاح المؤتمر، وأصبح النموذج اليمني في حل الأزمات السياسية نموذجا يحتذى.

ومن باب الاعتراف بالجميل، فإننا باسم الجمهورية اليمنية تتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على متابعته الحثيثة للعملية السياسية الجارية في اليمن، وإلى الدول الخمس الدائمة العضوية ودول مجلس التعاون التي هيأت عبر سفرائها في صنعاء أجواء النجاح للحل السياسي من خلال توحيد مواقفها إزاء المبادرة الخليجية وتأكيدها بأن هذا الحل ينبغي أن يكون يمنيا في المقام الأول، كما نعبر عن تقديرنا لدول مجلس التعاون الخليجي العربية التي قدمت المبادرة الخليجية ورعتها بصورة دائمة خلال الفترة الماضية، والشكر موصول للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الدكتور عبد اللطيف الزياني، وإلى المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اليمن، السيد جمال بن عمر، على جهودهما ومثابرتهما بغية الدفع باليمنيين نحو التوافق على الحلول للقضايا المعقدة ولا سيما خلال اللحظات الصعبة في مسيرة الحوار الوطني الشامل.

لقد استمعتم في هذا المجلس على مدار أكثر من عامين إلى عدد من الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد جمال بن عمر والتي أظهرت التزام اليمنيين بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وبالحوار الوطني الشامل طريقا لإخراج اليمن من أزمته السياسية والسير به نحو يمن جديد.

واليوم لا شك أن إحاطته الإعلامية رغم إشارتها إلى عدد من المخاطر التي تهدد المرحلة الانتقالية وإلى هشاشة الحالتين الاقتصادية والأمنية، فإنه أكد إصرار اليمنيين على نجاح تجربتهم والاستمرار في تقديم النموذج الذي يحتذى به، إلا أن هذا النجاح يحتاج إلى رعاية ودعم في جانبه السياسي وفي تكلفته الاقتصادية، سواء فيما يخص تكلفة إعادة الإعمار أو التعويض أو إصلاح الضرر، وإنكم ولا شك تتفقون معي أن هذا الثمن مهما كان هو أقل تكلفة من عودة اليمن إلى المربع الأول.

لقد بذل فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي جهودا مضنية منذ تحمله مسؤولية المرحلة الانتقالية، لتعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية رغم المحاولات المستمرة للإضرار بها نتيجة أعمال الإرهاب والتخريب. كما كان حريصا على رعاية وإدارة الحوار الوطني الشامل وفك عقد كثيرة كانت تواجهه بالصبر والمثابرة على إيجاد الحلول، وعلى الرغم من هذا الجهد، فإن هناك مشاركون في الحوار ممن تعمدوا تجاهل الأهداف الخمسة الرئيسية التي جاءت في المبادرة الخليجية، وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، والتي أكد عليها قرارا مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و (٢٠٥١) ٢٠١٢، وبالتالي من الأهمية بمكان التأكيد بأن الحلول التي يتفق عليها اليمنيون يجب ألا تنحرف عن هذه الأهداف المحددة في المبادرة الخليجية، ولذلك تقع على مجلس الأمن مسؤولية تأكيد قراراته والتمسك بها ورفض أية أطروحات لا تلتزم بتلك الأهداف، لأن الخروج عليها معناه إعطاء الفرصة لكل طرف للتنصل مما يريد من مكونات المبادرة الخليجية والعودة باليمن إلى نقطة الصفر، وإلى مربع العنف والصراع، وهو ما تجنبناه ونجحنا في تحقيقه في اليمن حتى الآن نتيجة للمبادرة الخليجية ووحدة مجلسكم الموقر مع دول مجلس التعاون الخليجي العربية فيما يخص دعم المبادرة.

إن القضايا الخلافية والمطالب المشروعة لأبناء اليمن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه قد بحثت في مؤتمر الحوار الوطني بكل شفافية ودون خطوط حمراء، وتم التوافق بين أغلبية المكونات المشاركة في الحوار على الحلول الناجعة لها، ووضعت المعالجات في إطار الدستور الجديد الذي سيضع ملامح نظام الحكم الجديد ويحقق العدالة والمشاركة للجميع في الحكم والثروة وفيما يخص بناء دولة اتحادية ديمقراطية،

ويعالج الاختلالات في الإدارة والحكم، التي كانت سببا رئيسيا في وقوع الأزمات السابقة، وسيوفر الضمانات التي تمنع تكرار تجربة الماضي لأن الضامن الحقيقي للمستقبل هو الدستور والقانون ومؤسسات الدولة التي ستقوم بتنفيذ نتائج الحوار الوطني، بينما الضمانات الخارجية ستكون سندا للقوى السياسية اليمنية في تمسكها بتنفيذ ما اتفقت عليه.

لقد شملت إحاطة السيد جمال بن عمر مجمل التطورات في العملية السياسية منذ إحاطته الأخيرة. وأود هنا أن أضيف أن ستة من فرق العمل التسعة – كما قال – قد أنجزت عملها، وأن الإشكالية الحقيقة الآن هي فريق القضية الجنوبية وفريق بناء الدولة. إلا أن عمل الفريق الأخير متوقف في حقيقة الأمر على نتائج عمل فريق القضية الجنوبية، والذي يتعلق بتحديد شكل الدولة. وفي محاولة لحسم هذا الخلاف تم تشكيل لجنة مصغرة من ستة عشر عضوا من فريق القضية الجنوبية تمثل فيه كافة المكونات السياسية في اللجنة وعلى أساس مشاركة ثمانية أعضاء من أبناء الجنوب وثمانية أعضاء من أبناء المحافظات الشمالية بهدف تقريب وجهات النظر وتحقيق توافق على شكل الدولة. إلا أن المخاوف من تبني صياغات غير واضحة تفتح الباب أمام احتمالات الدعوة للانفصال في المستقبل، هي التي أعاقت عمل اللجنة المصغرة. إلا أنه وبعد تدخل فخامة الرئيس والسيد جمال بن عمر، استأنفت اللجنة اجتماعاتها من جديد ومن المؤمل أن يتمكن من تجسير الهوة القائمة بين المتحاورين.

ونظرا لأهمية هذه النقطة لنتائج الحوار ومستقبل اليمن، فإن علينا إتاحة الفرصة للتوافق كما فعلنا مع المبادرة الخليجية عندما انتظرنا أشهرا حتى تم التوافق على وضع آلية تنفيذية لها. فهدفنا الرئيسي يجب أن يكون نجاح المرحلة الانتقالية والحوار الوطني والوصول بهما إلى تحقيق الهدف المنشود منهما وبصورة كاملة.

ولعلي أؤكد أمام مجلسكم الموقر أن ما نحتاجه منكم كيمينين هو تجنب فرض الحلول من أي طرف كان، والحفاظ على وحدة موقف مجلس الأمن وتمسكه بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراريه ذي الصلة، وتصديه لأية محاولات لإعاقة تنفيذ المبادرة أو عرقلة الحوار الوطني.

وأود أن أؤكد لكم أن فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي مصمم على إنجاح المرحلة الانتقالية والحوار الوطني، وأنه لن يسمح بعرقلة مسيرة الحل السياسي أو الانحراف به نحو العنف. ويؤكد دوما أن كافة الحلول الدستورية والقانونية مقبولة وبما يحقق العدالة والحرية والمواطنة المتساوية ومعالجة مظالم الماضي المشروعة. غير أن كل ذلك يجب أن يكون تحت سقف الوحدة اليمنية التي لا تمثل صمام أمان لليمن فقط، وإنما لاستقرار المنطقة والعالم كله.

لقد تطرق السيد جمال بن عمر إلى التحديات الاقتصادية وتحديات الأمن التي يواجهها اليمن والتي تم بحثها في اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن بالتفصيل منذ يومين. ولا شك أن الجهود التي تبذل اليوم من أجل الانتقال باليمن إلى نظام حكم ومستقبل جديدين لن يكتب لها النجاح إلا إذا عولجت التحديات الاقتصادية والأمنية إلى جانب التحديات السياسية، خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تواجه اليمن.

إن دعم المجتمع الدولي لليمن لا يزال محدودا رغم إدراكه أن اليمن سار في طريق حل الأزمة السياسية بأسلوب لا يستحق الإشادة فقط وإنما الدعم وتوفير كافة الإمكانيات حتى يتسنى له المضي قدما في طريق النجاح والوصول باليمن إلى مرحلة الاستقرار الحقيقي. وذلك بلا شك سيكون أقل كلفة على المجتمع الدولي من انجراف اليمن إلى طريق العنف والصراعات، وحفاظا على اليمن ليبقى الشمعة المضيئة في تجربة الربيع العربي.

وأجد لزاما عليّ هنا أن أذكر مجلسكم الموقر بالمعاناة الإنسانية التي يتعرض لها ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ نازح يمني نتيجة الحروب والإرهاب ووجود أكثر من مليون لاجئ من القرن الأفريقي، بالإضافة إلى البطالة والفقر وسوء التغذية التي تهدد حياة ٤٠ في المائة من سكان اليمن. إلا أنه وبالرغم من هذا الوضع الإنساني الصعب، فإن الاستجابة للجانب الإنساني للعام الجاري لم تحظ إلا بـ ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب لها، الأمر الذي يتطلب من مجلس الأمن البحث في سبل توفير العجز لتلبية الاحتياجات الإنسانية على اعتبار أن ذلك يعد عنصرا هاما لاستقرار اليمن.

أخيرا، أود أن أقول لكم أن الشعب اليمني يتطلع إلى موقف واضح من مجلسكم يؤكد كما أعلنتم التمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، وأن مخرجات الحوار الوطني، وليس سواه، هي الوسيلة الوحيدة لصياغة المستقبل الجديد، وأن اليمنيين وحدهم هم الذين سيقررون مستقبلهم، وأن اليمن الموحد هو مطلب يمني ودولي من أجل الحفاظ على أمن واستقرار اليمن، وعلى الأمن والسلم الدوليين. كما أننا على ثقة بأنكم ستكونون دائما سندا لليمن كما عهدناكم. ونؤكد لكم أن اليمنيين من جانبهم مصممون على نجاح نموذجهم الفريد للحل السلمي للأزمة السياسية في اليمن وإنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح وكما هو مخطط لها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية، القربي، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الزياني، على إحاطتيهما الإعلاميتين. فقد أسهم كلاهما إسهاما هاما في تشكيل مستقبل اليمن السياسي. وأود أيضا التنويه بإسهام المستشار الخاص للأمم المتحدة، بن عمر، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية اليوم.

ينعقد هذا الاجتماع في لحظة حاسمة في تاريخ اليمن الذي شرع في عملية انتقال سياسي سلمي وهو أمر يجب الثناء عليه. وقد أحرز اليمن – تحت قيادة الرئيس المؤقت منصور هادي – تقدما في الحوار السياسي، فضلا عن إجراء إصلاحات هامة في قطاع الأمن. ومن المهم أن تستمر روح المشاركة وشمول الجميع السائدة حاليا بوصفها أساسا لتشكيل المستقبل الديمقراطي للبلد.

ونحن لا نقلل من شأن التحدي المتمثل في تحديد الأسس الجديدة للحوكمة الوطنية في مواجهة المخاطر الأمنية والتحديات الاقتصادية والإنسانية الخطيرة. إن استمرار المشاركة في الحوار الوطني من قبل ممثلي المحافظات الجنوبية القادرين على التكلم بسلطة والذين لديهم الاستعداد للإسهام بصورة بناءة في العملية الانتقالية أساسي لتحديد شكل الدولة.، وبالمثل، فإن الوصول إلى جميع اليمنيين فضلا عن مشاركتهم يكتسيان أهمية بالغة لكفالة التأييد الواسع لهذا اليمن المستقبلي. وعلى الرغم من من إحراز تقدم كبير في عملية الحوار الوطني، فإننا نلاحظ التأخير في نتائجه. ويجب إدارة أي تأخير في الجدول الزمني لعملية الانتقال السياسي بصورة فعالة فضلا عن تقليله إلى الحد الأدنى تفاديا لخروج أي من الأطراف من العملية الانتقالية. ولا يزال هناك مفسدون – داخل اليمن وخارجه على حد سواء – ممن يرغبون في تقويض العملية السياسية وعرقلة عملية الانتقال السياسي في اليمن. وتهدد أعمال هؤلاء استقرار اليمن وأمنه، علاوة على تهديد أمن واستقرار المنطقة بأسرها. ومن الأهمية بمكان تفادي مزيد من الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية أو المرحلة الانتقالية.

ويجب عدم التقليل من المخاطر الأمنية التي يواجهها اليمن. ولا تزال الاشتباكات الطائفية والقبلية وأنشطة الإرهابيين، بما في ذلك اختطاف الأفراد طلبا للفدية، تزعزع الاستقرار

وتقوض أمن اليمن وشبه الجزيرة العربية. وندين الهجمات الجبانة التي وقعت الأسبوع الماضي والتي راح ضحيتها ٤٠ فردا من أفراد القوات المسلحة اليمنية. وتؤكد مثل تلك الهجمات على أهمية العزم الراسخ من جانب اليمنيين على المضي قدما نحو عملية انتقالية ناجحة.

وستواصل أستراليا – بصفتها رئيسة للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التابعة لمجلس الأمن – العمل مع الآخرين، بما في ذلك اليمن، من أجل التصدي للتهديد الإرهابي. ويكتسي بناء قوات مسلحة يمنية متكاملة وموحدة أهمية بالغة أيضا لكفالة أمن اليمن في المستقبل.

وتسهم الحالة الإنسانية المتردية أيضا في تحديات انعدام الأمن السياسي في البلد. فهناك ما يربو على ١٣ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وأكثر من ٦ ملايين شخص لا تتاح لهم فرص الوصول إلى الرعاية الصحية، علاوة على ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا وما يقدر بنحو ٣ ملايين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

لشركاء اليمن الإقليميين دور مهم في مساعدة اليمن في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية الكبيرة التي يواجهها. كما أن الدعم الإقليمي مهم لنجاح العملية الانتقالية في اليمن. لقد اضطلع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور قيادي مهم في التوسط في إبرام اتفاق الانتقال السياسي في اليمن. وسيظل الانخراط الإيجابي للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أمراً محوريا. ويؤدي أصدقاء اليمن دوراً قيماً في تعزيز التنسيق الدولي وتقاسم المعلومات لدعم عملية الانتقال السياسي التي يقودها اليمنيون ودعم التنمية الوطنية.

من الضروري أن يواصل مجلس الأمن الانخراط بصورة نشطة وبناءة في دعم الانتقال السياسي الذي يقوده اليمنيون. ونقف إلى جانب المجلس في استعداده للنظر في المزيد من التدابير، بما في ذلك احتمال فرض جزاءات على أولئك الذين يريدون تقويض العملية الانتقالية.

لقد أثبتت مشاركة المجلس في الشأن اليمني فعلا القيمة التي يمكن أن يضيفها من خلال تدابير الدبلوماسية الوقائية. ولا بد من ترجمة ذلك النجاح إلى دعم متواصل من أجل يمن ديمقراطي ومستقر ومزدهر.

أستأنف الآن مهامي رئيسة لمجلس الأمن. وأعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة في ظرف جيد التوقيت يصادف اقتراب مؤتمر الحوار الوطني من اختتام أعماله. أود أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بن عمر، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السيد الزياني، ووزير الشؤون الخارجية بحكومة المصالحة الوطنية في الجمهورية اليمنية، السيد القربي، على بياناتهم.

قبل عامين، كان اليمن على شفا الحرب الأهلية. ومنذ ذلك الوقت، ما برحت الأطراف اليمنية تبدي التزاماً نموذجيا بكفالة مستقبل سلمي لبلدهم. فقد اختاروا الحوار بديلاً عن العنف، والتوافق بديلاً عن الانقسام. وتحقق تقدم كبير بالفعل على طريق الانتقال السياسي السلمي الذي يستجيب لتطلعات الشعب اليمني المشروعة إلى الديمقراطية. واليوم، من المهم أن نضاعف الجهود من أجل مواصلة المضي قدماً وجعل العملية لا نكوص عنها. إننا نفهم أن المفاوضات في إطار أفرقة العمل التابعة لمؤتمر الحوار الوطني لم تكن ميسرة على الدوام. ولا شيء يدعو إلى الدهشة في ذلك.

إن دراسة المنازعات الطويلة العهد، وإبرام عقد اجتماعي جديد، من الأمور التي لا يمكن أن تُنجز بين عشية وضحاها. بيد أننا بالرغم من ذلك نأمل مخلصين أن يتمكن المؤتمر من اختتام أعماله خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وأن تواصل الأطراف اليمنية العمل معاً بطريقة بناءة للتوصل إلى تسويات عادلة للمسائل المعلقة. من المهم في ذلك السياق أن يقف المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى جانب اليمنيين وذلك بأن يدعموا المصالحة الوطنية وأن يذكروا بأحكام القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) كلَّ من يحاول، في الخفاء أو من وراء الكواليس، تقويض العملية الجارية.

يجب أيضاً أن يواصل اليمن سيره على طريق الإصلاح الاقتصادي. لقد شدد أصدقاء اليمن على ذلك أول أمس. لا بد من إحراز التقدم في مجال توفير فرص العمل ومحاربة البطالة، وكذلك في مسألة دعم قطاع الطاقة. ومن المهم أيضاً إجراء إصلاح جوهري بغية تحديث الخدمة المدنية.

علاوة على ذلك، ما انفكت التهديدات الأمنية التي تجابه البلد تعرقل بشدة العملية الانتقالية في اليمن. فتكرار الأعمال الإرهابية التي تستهدف المجتمع المدني، وقوات الأمن اليمنية، والدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني يشكل مصدر قلق حقيقي. في ذلك الصدد، يجب أن نقدم المساعدة للسلطات اليمنية.

ما برحت الحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق كبير، كما شهدت على ذلك وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري آموس، عقب زيارتها الأخيرة لليمن. معدلات سوء التغذية لدى الأطفال من بين الأعلى على مستوى العالم؛ وهناك مليون طفل محرومون من الحصول على التعليم؛ وهناك ١٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد السكان، لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب أو مرافق الصرف الصحي الأساسية؛ و ١٠ ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن الواضح بالتالي أن حل الأزمة الإنسانية أمر لا بد منه لاستقرار البلد ولتعافيه الاقتصادي. وهكذا يجب عدم تجاهل الاحتياجات الإنسانية، ولا بد من التصدي للتحديات الاقتصادية، وإلا فإن فرص نجاح الانتقال السياسي معرضة لخطر جدي.

في الختام، أسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن حقوق الأطفال ومشكلة الأطفال الجنود. نحن نرحب باعتماد الحكومة اليمنية، في بداية الشهر، خطة العمل التي تهدف إلى وضع حد لتجنيد الأطفال وتوظيفهم في القوات المسلحة اليمنية. وحالما يتم التوقيع رسمياً على الخطة، ينبغي تنفيذها في أسرع وقت ممكن. كما ندعو الحكومة اليمنية إلى احترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقي ة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واليمن من الموقعين عليها، وندعوها إلى سن قانون يحدد سناً دنيا للزواج وفقاً للقواعد الدولية. أعتقد أن هذه الخطوات أمر لا بد منه لكفالة الاتساق مع الجهود الجارية في إطار مؤتمر الحوار الوطني بهدف تحديث حقوق الإنسان وحمايتها.

السيد العثماني (المغرب): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لمبادرة بلدكم إلى عقد هذا اللقاء عن الحالة في اليمن، متمنياً أن يكون خطوة إضافية أخرى من مجلس الأمن لمساندة اليمن ودعم الجهود المبذولة على المستوى الدولي والإقليمي لتجاوز المرحلة الدقيقة والفاصلة من تاريخ هذا البلد الشقيق. الشكر موصول للسيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، على إحاطته الشاملة عن آخر التطورات المسجلة، خاصة نتائج وتطورات المسائل المرتبطة بالحوار الوطني اليمني. ونرحب أيضاً بالسيد عبد الله بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونشكره على بيانه عن متابعة تنفيذ المبادرة الخليجية الموقع عليها في

٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. ونرحب أيضاً بمعالي السيد أبو بكر القربي وزير خارجية اليمن.

قبل أكثر من سنتين ونصف السنة من بداية الحراك الشعبي في اليمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان أكثر المتفائلين من المتابعين للشأن اليمني متخوفاً من اندلاع حرب أهلية ومن مصير مجهول لمستقبله، في ظل تجاذبات سياسية وانقسامات عميقة ووضع أمني هش، توازيها حالة إنسانية متدهورة، كل ذلك في مناخ إقليمي طابعه التغيرات والتحولات المتسارعة. إلا أن الشعب اليمني تعامل مع المرحلة بكل ثقة، وخلافاً لكل التكهنات، استطاع أن يحافظ على مكتسبات المبادرة الخليجية، وأن يخطو بها من خلال المؤتمر الوطني إلى نتائج مشجعة في أفق التسوية السياسية الشاملة والانتقال الديمقراطي والسياسي السلمي، على الرغم من وجود التحديات والمعوقات، وبروز هذه التحديات والمعوقات بين الفينة والأخرى.

ونعرب عن تثميننا أيضاً للمبادرة الخليجية، والمساعي الخيرة، التي قام بها أشقاؤنا الخليجيون، وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، واعتبرنا أنها وفرت إطاراً مناسباً وصالحاً للفرقاء اليمنيين لحل المسائل الخلافية في ظل حوار صريح وبناء. كما نشيد بقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

هناك مكتسبات لا يمكن أن يشكك فيها أحد. لا شك أن الأمم المتحدة قامت بدور فيها، ولا شك أيضاً أن السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، قام بمجهودات قيمة، فبفضل تفانيه وحرصه الشديدين على تذليل الصعاب وتقريب وجهات النظر، وتعبيد الطريق، استطعنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه: برنامج سياسي متدرج، وقيادة ذات روح ديمقراطية اتخذت اجراءات حاسمة معترف بها،

الشريط ١٠، العربية الاسبانية والإنكليزية

مجتمع مدني واعٍ بحساسية اللحظة التاريخية، خصوصا الشباب والنساء، اللحظة التاريخية التي يجتازها اليمن، تأييد من مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وأيضا عزم على الوقوف ضد من يريد أفشال جهود الشعب اليمني.

وفي هذا الصدد، فقد سبق لمجلسنا أن حذر في قراره ٢٠٥١ (٢٠١٣) السابق ذكره بأنه سيتخذ إجراءات حاسمة إذا استمرت العراقيل التي تواجه العملية الانتقالية في اليمن.

ولكن على الرغم مما تحقق بفضل جهود اليمنيين وتضحياتهم، لا يزال بلدهم يواجه العديد من التحديات، وهي تحديات مختلفة الاشكال والوجوه، وفي مقدمتها الاختلالات الأمنية، وظاهرة انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، وأهمية مواجهة الإرهاب والأعمال التخريبية التي استهدفت القدرات الاقتصادية ومصادر عيش السكان، الأمر الذي يكبد الاقتصاد اليمني المنهك خسائر كبيرة تؤثر سلبا على الحياة اليومية لليمنيين، وتزيد الوضع الإنساني في البلاد تأزما، خاصة مع تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين الذين وصل عددهم، حسب أرقام المفوضية السامية للاجئين، إلى ٤٦ ٠٠٠ شخص خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية. وقد حذرت الأمم المتحدة أكثر من مرة من خطورة الوضع الإنساني في اليمن الذي أصبح على شفى أزمة في الوقت الذي لم تحصل فيه الأمم المتحدة إلا على نسبة ٤٤ أو يزيد قليلا حتى الآن من مجموع ما جاء في نداء الإغاثة الأخير، وهو المطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وإذ نسجل في هذا الصدد وفاء عدد من المانحين بالتزاماتهم، وعلى رأسهم دول مجلس التعاون الخليجي، نزكي النداءات المتكررة التي وجهها السيد جمال بن عمر والسلطات اليمنية، بشأن استكمال الوفاء بكل التعهدات وحشد المزيد من المساعدات. إننا لا نقلل من صعوبة المرحلة التي يجتازها اليمن الشقيق، كما أننا لا نقلل من العوائق والتحديات الراهنة، ولكننا نظل مؤمنين بقدرة ذلك الشعب العريق الذي

ترك بصماته على تاريخ الانسانية، قدرته في أن يكون بمستوى المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتقه، أي مسؤولية الحفاظ على استقرار اليمن ومصالح كل أبنائه. وسنظل داعمين لليمن ومتشبثين بوحدته واستقراره وسلامة أراضيه وتحقيق الازدهار لكل ابنائه وبناته.

السيد كاريرا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشيد بمبادرة الرئاسة النمساوية لعقد هذه الجلسة الاعلامية الهامة في هذا الوقت العصيب من مرحلة الانتقال السياسي في اليمن. ونعرب عن الشكر للسيد جمال بن عمر، الممثل الخاص للأمين العام المعني باليمن على عقد هذه الجلسة الإعلامية الشاملة عن الحالة في اليمن وتقييمه للتوقعات في الأشهر القليلة المقبلة.

ونقدر أيضا هنا وجود السيد ابو بكر القربي، وزير خارجية اليمن والسيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ونشكرهما على بيانيهما اللذين يبرهنان على التزام مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية بالعملية الانتقالية التي بدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

منذ بداية عضويتنا في المجلس، ما برحنا نشهد الطريق الصعب الذي يسلكه الشعب اليمني. من هنا نشيد بالتقدم المحرز حتى الآن في مؤتمر الحوار الوطني. ونثق بأنه على الرغم من التأخيرات في المؤتمر، سيكون بالإمكان الانتهاء من جميع تقارير أفرقة العمل التي ستوفر أساسا ومبادئ لنص الدستور الذي يشكل مرحلة جديدة من العملية الديمقراطية في اليمن.

إن مؤتمر الحوار اليمني وفر أيضا لأبناء الشعب اليمني فرصة تاريخية فتحت الأبواب أمام الفئات التي كانت مهمشة سياسيا واجتماعية لعقود لتشارك في رسم مستقبل بلادها.

وفي ذلك الصدد، فإن الاتفاق الذي عززه مجلس التعاون الخليجي قد وضع أرضية لعملية تفاوض شاملة مثلت الأساس لليمن الجديدة. ومهما يكن من أمر، علينا أن نذكر أن أي اتفاق نهائي يجري ابرامه لا بد من أن يأخذ في الحسبان مسألة الجنوب وعمليات التي تقوم بها المجموعات المسلحة.

إن غواتيمالا تعتقد أن الانتقال في اليمن عملية مستمرة. لذلك لا بد لتلك العملية من الاستمرار إلى ما بعد الموعد الوارد في اتفاق المرحلة الانتقالية. وقد وضع مؤتمر الحوار الوطني أساسا مكن من إصلاح الدولة ومؤسساتها، وهو أساس يجب تطبيقه في اطار هياكل السلطة الأخرى في اليمن. إن الالتزام الذي قطع نحو المجموعات المهمشة، بمن فيهم النساء والشباب، لابد له أيضا من أن يكون التزاما طويل الأجل. وتلك المجموعات يجب أن تكون جزءا من عملية التغيير. ونحيي روح الشمولية التي روجت لها اليمن خلال هذه الفترة، ونأمل أن تواصل العمل بوصفها مثالا يُحتذى به في البلدان الأخرى في العالم.

ما زلنا نعتبرها هامة، وفضلا عن جميع الجهود الجاري الاضطلاع بها حتى الآن، يجب تنظيم الانتخابات العامة وعقدها في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك، ندرك بأن الانتخابات لا تمثل غاية في حد ذاتها. ولا بد للشعب اليمني والسلطات اليمنية من أن تكون مستعدة للتحديات المقبلة التي تفرزها تلك العملية.

ويجب ألا يحيد بصرنا عن المشاكل الأمنية الخطيرة المستمرة القائمة في اليمن، بما في ذلك الوجود المستمر للقاعدة في شبه الجزيرة العربية. وفي ذلك الصدد، ندين بقوة الهجمات التي وقعت في ٢٠ أيلول/سبتمبر وأدت إلى مقتل أكثر من ٥٦ من الجنود وأفراد الشرطة اليمنيين. ويجب ألا تمر تلك الاعمال الإرهابية من دون عقاب. ونأمل ألا تتعارض تلك الاعمال مع إصلاحات القطاع الأمني التي تحققت حتى الآن، وستؤتي تلك الإصلاحات أُكلَها في الأجل القصير.

من المهم أيضا أن تفهم السلطات اليمنية أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة لا يمكن حلها إلا إذا تحسنت الحالة الأمنية. وبصورة مماثلة، من المهم للحكومة أن تضع سياسات للمصالحة الوطنية ترتكز على التنمية الاجتماعية.

ونرحب بالاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن الذي انعقد هنا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، تحت رئاسة المملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة واليمن. وقدر ركز الاجتماع على الانتقال السياسي والحالة الإنسانية وإصلاح القطاع الأمني والاقتصادي. ونكرر الحاجة الماسة إلى تمويل برنامج تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن. وما يبعث على القلق أن من الضروري توفير مبلغ ٧٠٣ ملايين دولار للاحتياجات الأساسية للمجتمع اليمني، ولم يتحصل سوى ٤٤ في المائة منها. إن اليمن بلد يواجه أزمات إنسانية متعددة ومتزامنة. لذلك من المُلح للغاية تقديم تلك المساعدة. وإن عدد الأشخاص المشردين، وركود الاقتصاد وتدمير الهياكل الأساسية لا تمثل الا بعض التحديات التي يواجهها الشعب اليمني يوميا.

في الختام، إن غواتيمالا واثقة بأن السلطات اليمنية ستواصل احراز التقدم على طريق الديمقراطية وتنفيذ السياسيات الكفيلة بالتخفيف من المشاكل الاجتماعية والإنسانية الكبيرة التي تواجه شعبها.

السيد محمدياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اود أن أعرب عن شكري للرئاسة النمساوية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كذلك نعرب عن امتناننا لصديقي وزير خارجية اليمن، السيد أبو بكر القربي، وصديقي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، والمستشار الخاص للأمين العام لليمن، السيد جمال بن عمر على مشاركتهم في هذه الجلسة وإحاطاتهم الإعلامية النيرة.

خلال السنوات القليلة الماضية، مرت اليمن بتغيرات سياسية ومجتمعية رائعة. فإنجازاتها في إقامة المصالحة الوطنية والحوار يحتذى بها في سياق التطورات التحولية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

والبلد وشعبه يستحقان أكبر فضل لما أظهراه حتى الآن من عزم ومثابرة تجاه الوفاء بمهام العملية الانتقالية. وإن بدء مؤتمر الحوار الوطني والمضي فيه، وفقا لجدول زمني محدد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي، أمران لا غنى عنهما للعملية الانتقالية اليمنية. وعلى الرغم من تكرار ظهور القضايا الخلافية والمسائل المثيرة للجدل، فإن مواكبة الجدول الزمني المقرر للحوار الوطني وأهدافه لا يمكن الاستغناء عنها لإحراز النتائج المتوقعة.

وبغض النظر عن العوائق القائمة، من الضروري أن تواصل جميع القوى والمجموعات السياسية مشاركتها في الحوار والإسهام في عمله الهام. وينبغي عدم التسامح إزاء محاولات التدخل في العملية الانتقالية، ويجب على الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدرك مسؤولياتها. ومن بين المهام الأخرى للعملية الانتقالية، فإن صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١٤، حسبما تنص عليه مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، هما أهم المهام المرهونة بنتائج الحوار الوطني.

إن الأمن الداخلي أولوية عالية. ولكن المؤسف أن خطر الإرهاب في البلد لا يزال شديدا. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير الجديدة عن الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة العشرات من الناس. ينبغي ألاّ تتكرر مثل هذه الحالات، ويجب مساءلة مرتكبيها. والوضع الإنساني والاقتصادي هو أيضا تحد خطير يحتاج إلى دعم متواصل لجهود الحكومة من جانب المجتمع الدولي والجهات المانحة.

وتولي أذربيجان أهمية كبيرة للحفاظ على السلام والاستقرار السياسي في اليمن، الأمر الذي يكون ممكنا من

خلال الجهود المتضافرة والدؤوبة نحو الوفاء بأهداف المرحلة الانتقالية المشار إليها أعلاه، وتحقيق المصالحة الوطنية.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لسيادة اليمن وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. فالبلد يقف الآن أمام منعطف حاسم لترسيخ ما حققه من انجازات وتعزيز الهدف السياسي الأكبر الذي يتمثل في بناء دولة ديمقراطية تشمل الجميع. واستمرار الدعم الدولي له، بالتالي، ضرورة مطلقة لمساعدة اليمن خلال هذه المرحلة المسؤولة من تاريخه.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): مثلما ينعكس في اجتماعنا اليوم، تؤدي الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، والمجتمع الدولي ككل أدوارا قيادية هامة دعما للفترة الانتقالية الحرجة في اليمن. وأود أيضا أن أنوّه بوزير الخارجية القربى، ووزير الخارجية بيشوب، الذي غادر القاعة الآن، والأمين العام الزياني والزعماء الآخرين الحاضرين هنا.

يقدر وفدي فرصة الانخراط في العمل هذا الأسبوع مع مختلف الأطراف الفاعلة المذكورة، والاستماع إلى وجهات نظرها في هذه القاعة اليوم. إن الولايات المتحدة تتشاطر العديد من التطلعات التي أعربت عنها هذه الأطراف. ونحن نؤيد بشدة العملية الانتقالية في اليمن، بما في ذلك الحوار الوطني وتدابير بناء الثقة التي يتخذها الرئيس منصور. وننضم إلى شركاء اليمن الإقليميين والعالميين في الوقوف وراء الجهود التي يبذلها اليمن لتعزيز الاستقرار السياسي والأمن والوحدة والتنمية في البلد. بطبيعة الحال، نحن على علم بالعديد من التحديات للسلام الداخلي والتقدم الاقتصادي في اليمن، ولكننا نتشاطر العزم الذي أبداه الكثيرون هنا اليوم على مواصلة جهودنا بالتنسيق مع أصدقاء اليمن، بغية البناء على الخطوات الهامة التي تم اتخاذها إلى الأمام.

ومثلما ذكر المستشار الخاص بن عمر في نيسان/أبريل الماضي،

”إن مؤتمر الحوار الوطني قد فتح فصلا جديدا في المرحلة الانتقالية إذ يعكف اليمنيون الآن على كتابة الصفحات الخاصة بهم. والمجموعات التي كانت مجرد قبل عام تشارك في الاشتباكات المسلحة، تجتمع الآن في القاعة نفسها لمناقشة مستقبل بلدها المشترك“.

ونظرا لطبيعة المظالم الماضية ونطاق التحديات الحالية، ثبت أنه من الصعب جدا القيام بمجموعة متنوعة من الأشياء، أي اتخاذ قرار بشأن هيكل الدولة بغرض رفع المظالم الإقليمية العميقة، والنظر في مسألة المساءلة عن الانتهاكات الماضية، وعلى المستوى الأساسي، تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية.

ولقد شعرت حكومتي بالسعادة إزاء ملاحظتها المناقشات الموضوعية داخل الأفرقة العاملة للحوار، فضلا عن الجهود الحثيثة التي تم الاضطلاع بها من أجل تحقيق التوعية، وإشراك النساء، وهو ما جرت الإشارة إليه في هذه القاعة عدة مرات اليوم، فضلا عن إشراك الرجال، من جميع أنحاء البلد، في تلك العملية.

واعترافا بالطابع التاريخي لهذه اللحظة، ينبغي لهدفنا المشترك أن يتمثل الآن في كفالة ترجمة نتائج الحوار الوطني إلى دستور جديد، وخطة تشريعية يجري توضيحها للشعب اليمني. ونحن بحاجة إلى العمل معا لكفالة أن تعكف اللجنة الانتخابية على تحديث سجل الناخبين وتنظيم الاستفتاء الدستوري، والتحضير لإجراء انتخابات وطنية هامة أوائل العام المقبل. ونحث الحكومة اليمنية على وضعها بالتفصيل خطة وميزانية لعملية الانتخابات بغية مساعدة الجهات المانحة على تحديد الفجوات في الموارد.

وتواصل حكومة بلدي أيضا دعم جهود الرئيس منصور لإعادة هيكلة الخدمات العسكرية والأمنية في اليمن، بما في ذلك المراسيم التي أصدرها في سبيل إنشاء هيكل جديد للألوية، وإضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة وتعزيز قدراتها. ونحن نشجع الحكومة على مواصلة جهودها وتوسيع نطاقها لأجل تنفيذ هذا الجانب الأساسي من اتفاق المرحلة الانتقالية. ونعلم جميعا مدى أهمية الأمن، بوصفه الأساس لكل شيء.

بالإضافة إلى ذلك، نشيد إشادة قوية بالرئيس وحكومته للقيادة التي أظهراها في مواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة العنيفة. ونحن نشارك الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة، بما في ذلك الاعتداء الوحشي على شبوة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، حيث أسفر عن مقتل وجرح العشرات من الجنود الذين كانوا هناك لمجرد القيام بوظائفهم. واليمن عاقد العزم على بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارا لشعبه؛ والإرهابيون لن يتمكنوا من الوقوف في وجه هذه المبادرة التاريخية. وفي اليمن، كما في أماكن أخرى، ينبغي الترحيب بالمناقشة السياسة المنفتحة والبناءة، ولكن يجب قيام معارضة شديدة للجهود الرامية إلى التقسيم والتدمير عن طريق العنف.

وبالتطلع إلى المستقبل، نشعر بالتشجيع حيال الالتزام الذي أبدته الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الشركاء لدعم اليمن خلال هذه الفترة المحورية. ومن الضروري أن تظل المرحلة الانتقالية على المسار الصحيح، وأن يُحرَز أيضا التقدم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، وهو بالطبع، عامل أساسي مثله مثل الأمن. وأؤكد، كذلك، على استمرار انعدام الأمن الغذائي، وغيره من الاحتياجات الإنسانية الملحة والماسة داخل البلد. وما زالت خطة الأمم المتحدة للاستجابة لليمن تشهد نقصا شديدا في التمويل؛ ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى البلدان التي تعهدت بتقديم التبرعات أن تفي بتعهداتها وتقوم بكل ما هو ضروري للوفاء بالمتطلبات الأساسية. ولقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٣٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية دعما لنداء الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح العملية الانتقالية أو فشلها على الخيارات التي يقوم بها اليمن والحكومة اليمنية والشعب اليمني. هذا أمر مناسب، وإنه تحد لنا جميعا أن نعمل بهمة قدر ما نستطيع لتحقيق الهدف الذي نسعى كلنا إليه: اليمن المستقر الذي يشعر بالثقة، ويعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه، ويتحرك في الاتجاه السياسي والاقتصادي الصحيح.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالقيادة التي أظهرها الرئيس منصور وحكومته، والمستشار الخاص بن عمر، وأعضاء مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الجهد المشترك ذي الأهمية الاستثنائية، تبقى الولايات المتحدة مستعدة وراغبة تجاه القيام بدورها.

السيد فاطمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمبادرة الرئاسة الأسترالية إلى تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن اليمن. ونحن نقدر تقديرا عاليا الإحاطة الإعلامية المفصلة والثاقبة التي قدمها المستشار الخاص للأمين العام في اليمن، السيد جمال بن عمر. إن حضور وزير الخارجية، السيد أبو بكر القربي، في القاعة اليوم إشارة إلى عزم حكومة الوحدة الوطنية المتواصل على اتمام العملية الانتقالية. ونشكر أيضا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، على بيانه.

لقد خرج اليمن من الهاوية. فقبل بضع سنوات، كانت حكومة اليمن وشعب اليمن أمام مفترق طرق. قررا أن يبتعدا عن العنف ويسيرا على طريق الحوار والمشاركة الصعب والوعر والشاق في بعض الأحيان. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي، والمساعي الحميدة للأمين

العام، برئاسة السيد بن عمر القديرة، فإن اليمنيين أنفسهم هم الذين يستحقون أساسا التقدير الكامل.

إن باكستان تتمتع بعلاقات تاريخية وثقافية ودينية عميقة مع الشعب اليمني. والسلام والاستقرار والازدهار في اليمن أمور عزيزة علينا. ونحن نأمل أن يؤدي التنفيذ الكامل لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيع الأوضاع في هذا البلد. لذلك، من الأهمية الحاسمة بمكان استمرار دعم المجتمع الدولي لهذا المسعى.

لكنّ ذلك لا يعني أنّه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتولّى الإدارة التفصيلية للشؤون اليمنية. فاحترام استقلال اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية ينبغي أن تبقى أساسية في مداولات المجلس.

إنّ اليمن في المراحل النهائية من حوار وطني شامل غير مسبوق في تاريخه، وهو رائد للمنطقة كلها. ونحن ندرك أنّ العملية قد أبطئت بضعة أسابيع. ونحثّ جميع اليمنيين على مواصلة العمل بروح التسوية والتعاون، وإنجاز العملية بسرعة. ومع تقديرنا لجهود حكومة الرئيس منصور، بما في ذلك الاعتذار الرسمي المعلَن مؤخراً للجنوب عن التعديات أثناء نزاع عام ١٩٩٤، لا يزال هناك عدد من العقبات التي يجب تجاوزها. فلا بدّ من معالجة مسألة الجنوب والحالة الاقتصادية والإنسانية بمهارة وفعالية. إذ يمكن لهذه المسائل أن تعيق العملية كلها. كما أننا نقدر الاهتمام الخاص الذي يوليه الرئيس منصور لمسألة الجنوب. ونُدين العنف الذي أدّى إلى مقتل أعداد كبيرة من رجال الأمن اليمنيين في الأسبوع الماضي، ونعرب عن تعاطفنا ومواساتنا لعائلات الضحايا، فضلا عن حكومة اليمن وشعبها. وإننا نرحب بعزم الرئيس على مكافحة آفة الإرهاب.

إنّ المشاركة الفعالة لمجلس الأمن في اليمن، ووحدته بشأن هذه المسألة، تركت تأثيرا إيجابيا في الميدان. فقد أسهم القراران ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) وبيانات المجلس الأخرى في ردع أنشطة المخربين. ونأمل لمساهمة المجلس الإيجابية أن تتواصل.

واحتياجات اليمن الاقتصادية والإنسانية تستدعي اهتماما عاجلا، كما أشار زملائي. ونحن نرحب باجتماع أصدقاء اليمن الذي عُقِد في نيويورك في وقت سابق هذا الأسبوع، ونأمل الوفاء في الوقت المناسب بالتعهدات التي تمّت في مؤتمر المانحين في الرياض وفي الاجتماعات المختلفة الأخرى لأصدقاء اليمن.

وتعتقد باكستان أنّ عملية الحوار ينبغي أن تؤدي إلى صياغة دستور جديد واستفتاء وانتخابات. لذا، إنّ الالتزام إلزامي ببعض المواعيد النهائية، وأهمها تلك المحددة للانتخابات في عام ٢٠١٤.

ختاما، أود أن أؤكد دعم باكستان الكامل لحكومة اليمن وشعبه في جهودهما الهادفة إلى المصالحة الوطنية والعملية الانتقالية السياسية.

السيد بيرت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوزيرة خارجية أستراليا على عقد هذه الجلسة الهامة فيما يوشك الحوار الوطني في اليمن على الانتهاء. كما تشكر المملكة المتحدة أصدقاءها – المستشار الخاص بن عمر، الأمين العام الزياني ووزير الخارجية القربي – على تقييماتهم، ونؤكّد لهم أنّ المملكة المتحدة والمجتمع الدولي سيبقيان ملتزمَين التزاما عميقا بنجاح العملية الانتقالية في هذا البلد استجابة لجميع جهودهم المتميزة.

لقد استطعت أن اشهد شخصيا التقدم الذي يجري إحرازه، حين زرت صنعاء مرة أخرى في وقت سابق من هذا الشهر. وقد أكّدت مجددا مناقشاتي مع الرئيس منصور أهمية أعمال الأمم المتحدة ومؤيدي مبادرة مجلس التعاون الخليجي

لدعم المصالحة اليمنية عبْر حوار شامل وسلمي وشفاف وبنّاء وتصالحي. وقد أُعجِبتُ بتصميم الرئيس منصور على تحسين الحالة الأمنية والاقتصادية في اليمن، وفخامته جدير بدعمنا الكامل. كما أعجبت بالعزم والتصميم اللذين أظهرهما الأطراف الأخرى في الحوار الوطني، التي دأبت أنا والمملكة المتحدة على التواصل معها.

لذا، يسرنا أن نسمع أنّ اختتام الحوار الوطني بات وشيكا، وأنّ جميع الأفرقة العاملة التسعة جاهزة لتقديم تقاريرها. ونحن نحث جميع المشاركين على العمل البنّاء معا لإيجاد حلول للمسائل المتبقية. واسمحوا لي أن أتطرّق إلى نقطة واحدة محددة عرضها المستشار الخاص، وهي أنّ الحوار الوطني لم يهدف أبدا إلى تقديم إجابة ممكنة لكل مسألة مطروحة. فالاتفاق على مجموعة مبادئ لأية مسائل عالقة يشكّل تقدما معقولا إذا لم يكن من الممكن تحقيق تسوية تفاوضية في هذه المرحلة. ووضع إطار للمستقبل يمثل نجاحا حقيقيا.

ومن البديهي أنّ الحوار الوطني مجرّد جزء واحد في صورة أكبر بكثير للإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني. فعلى صعيد الاقتصاد، شدّد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن يوم الأربعاء على الخطوات الهامة التي اتخذها الحكومة اليمنية بشأن إرساء الالتزامات المتبادلة بموجب إطار سياسة المساءلة، والمضي قدُما بإصلاح قطاع الطاقة. لكنّ الوفاء بهذه الالتزامات وبالمزيد من تعهدات المانحين أساسي إذا أريد للحلول السياسيةأن تكون مستدامة ولحياة الشعب اليمني أن تكون أفضل. وإنني أتطلع إلى رؤية التقدم في تطوير سلطة وطنية عليا لمكافحة الفساد، وإصلاح دعم الوقود، وتنفيذ الاقتراحات للتخلص من العمال الوهميين وجهود معالجة بطالة الشباب. وتسريع التقدم بشأن توزيعات الإغاثة يجب أن يكون أولوية لدى جميع الشركاء الدوليين.

وتبقى الحالة الإنسانية في اليمن حرجة. فالزيارة الأخيرة للبارونة أموس سلّطت الضوء مجددا على الطابع القاسي للحالة، حيث أكثر من ١٠ ملايين شخص، أي ما يقارب نصف سكان البلد، يعانون انعدام الأمن الغذائي. ومعدلات سوء تغذية الأطفال هي بين أعلى المعدلات في العالم. والاحتياجات الإنسانية الهائلة ستستمر في اليمن لعدة سنوات مقبلة. وتبقى المملكة المتحدة مانحا ملتزما للمعونة الإنسانية، فقد زدنا مساهمتنا إلى ٧٠ مليون جنيه للسنتين المقبلتين. ومن الأساسي أن تكون تقديمات الأمم المتحدة بصفتها هيئة واحدة في البلد. ويجب عدم التغاضي عن الاحتياجات الإنسانية، كما يجب التصدي للتحديات الاقتصادية، وإلاّ فإنّه يمكن أن تُقوَّض بشدة آفاق العملية الانتقالية السياسية الناجحة.

وإذ يتطلع المجتمع الدولي إلى عام ٢٠١٤، يتعيّن عليه أن يواصل العمل معا لدعم حكومة اليمن في الفترة الانتقالية وما بعدها. وسيكون تركيز مجلس الأمن ورصده المتواصل هاما. ولا يجوز السماح للمخربين بإعاقة العملية الانتقالية. واعتماد مقررات الحوار الوطني ودعم تنفيذها سيكونان أساسيين. والاهتمام المتواصل من جانب الأمين العام، وكبار أعضاء فريقه، ومجلس التعاون الخليجي والهيئات الدبلوماسية في صنعاء سيكون حيويا لتحقيق النجاح، شأن دعمنا جميعا هنا تماما.

أخيرا، في خضمّ منطقة صعبة، وكما ظهر في عدد من الملاحظات التي طُرحت عصر اليوم، إنّ مجلس الأمن لا يستخفّ بالإنجازات التي حققها حتى الآن قادة اليمن وشعبه في بلوغ مرتبتهم الراهنة. فقد تم التغلب على الصعوبات فعلا، بيد أنه تبقى فترة عصيبة إضافية. وبقاؤنا ملتزمين يعني تكريمنا لما أُنجِز، ويثبت دعمنا لفرص جديدة أمام رجال اليمن ونسائه وشبابه وأطفاله، ويدلّ على أملنا بأن اليمن سيشق طريقه نحو المستقبل، ومن المؤكد أننا سنكون إلى جانبهم.

السيد شين دونغ – إك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدِّر استضافة أستراليا لاجتماع اليوم وأشكر المستشار الخاص بن عمر على إحاطته الإعلامية. ونرحب أيضا بمشاركة وزير الخارجية القربي والأمين العام الزياني. لقد أصغينا باهتمام إلى بياناتهم، ونشكرهم على مساهتهم القيمة في هذا الاجتماع للمجلس.

على الرغم من التوقعات المرتفعة لدى المجتمع الدولي، إنّ مؤتمر الحوار الوطني لم يكتمل في نهاية المطاف كما هو مقرر. بيد أنّ هذا لا يغيِّر حقيقة أنّ الحوار الوطني قد أحرز تقدما كبيرا في عدد من المسائل الهامة، وأنه يوشك أن يبلغ خاتمة ناجحة بنتيجة نهائية طال انتظارها، تاركا وراءه صعوبات عديدة. كما أنه لا يغيّر حقيقة كون اليمن مثالا نادرا للمنطقة، حيث ينفّذ بشفافية خطة انتقالية سياسية تمّ التوصل إليها عبْر المفاوضات السلمية. وفي هذا الصدد، تنوّه جمهورية كوريا وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن جميع الأفرقة العاملة في مؤتمر الحوار الوطني، بما يشمل الفريق العامل في صعدة. وإننا ندعم بقوة قيادة الرئيس منصور، ونحذّر جميع المخربين المحتمَلين بأنه ينبغي لهم التحلّي بضبط النفس. كما نشيد بالمساعي الحميدة للأمين العام، والجهود الدؤوبة للسيد بن عمر، المسخَّرة للمضي بالعملية قدُما.

لقد أولى مجلس الأمن اهتماما ثابتا وكبيرا لحالة اليمن في الأشهر القليلة الماضية، واستثمر جهدا مخلصا في مستقبلها. لذا، إنّ النجاح النهائي لعملية الحوار الوطني، التي من المقرر أن تليها مراحل مقبلة، من صياغة دستور وإجراء استفتاء وانتخابات، أمر هام بالنسبة لمجلس الأمن، وللعملية الجارية في اليمن تأثيرات بارزة على أهمية جهوده.

تعتقد جمهورية كوريا أنه في عملية بناء الأمة وإنشاء توافق وطني من خلال الخطاب السياسي الشامل، أهم بكثير من الوفاء بالمواعيد النهائية. ومهما يكن من أمر، لا يمكن أن يظل الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية مفتوحا إلى أجل غير مسمى. لذلك نهيب بجميع الأطراف في اليمن العمل بصبر ودأب نحو التوصل إلى اتفاق نهائي وتنفيذه بالكامل من دون فقدان الزخم الثمين. وينبغي لشعب اليمن أن يصمم الصيغة الخاصة به لترجمة اتفاق الفيدرالية إلى واقع سياسي، والتحرك بسرعة في المرحلة المقبلة نحو وضع دستور جديد.

يتمثل أهم شرط أساسي لأي انتقال سلمي إلى الديمقراطية في كفالة الأمن. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني الحالي الذي أبرزته هذا الشهر الضغوط الطائفية القبلية في محافظة عمران ومحافظة إب، والهجمات المتزامنة التي شنها قبل أسبوع من يشتبه بأنهم ينتمون إلى مليشيات القاعدة على الجنود وأفراد الشرطة. وتدين جمهورية كوريا الإرهاب بجميع أشكاله، وتشعر أيضا بالقلق إزاء عمليات الاختطاف بهدف الحصول على فدية، وإزاء شن الهجمات على السفارات والدبلوماسيين. ونطلب بشدة إلى الحكومة اليمنية ضمان سلامة الدبلوماسيين. كذلك نشعر بقلق شديد إزاء إبلاغ الحكومة اليمنية في وقت سابق من هذا العام عن نقل مزعوم لأسلحة من إيران. إن النقل غير المشروع للأسلحة يمكن أن يزعزع استقرار العملية الانتقالية السياسية في اليمن ويقوض الاستقرار الإقليمي.

في مؤتمر أصدقاء اليمن الذي انعقد قبل يومين، استعرض المشاركون القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية وناقشوا السُبل الكفيلة بمساعدة اليمن. ولاحظ المؤتمر أن اليمن لا تزال تشهد صعوبات، لا سيما على الجبهات الاقتصادية والإنسانية. أما بالنسبة لجمهورية كوريا، فقد تعهدنا بتقديم مليوني دولار سعيا منا لمساعدة اليمن.

ويحدونا الأمل في أن يواصل الشعب اليمني السير على درب الانتقال السلمي والمصالحة حتى يصبح في نهاية المطاف

نموذجا يفتخر للنجاح وتقتدي به البلدان الأخرى التي تشهد حالات اضطراب.

السيد سوين (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن اشكركم وأشكر وفدكم على تنظيم جلسة اليوم. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد جمال بن عمر، والسيد عبد اللطيف بن راشد الزياني على بيانيهما، ونقر بالمساهمة الهامة لوزير خارجية اليمن، السيد أبو بكر القربي.

نظمت الأرجنتين في ٦ آب/أغسطس، خلال فترة رئاستنا للمجلس مناقشة مفتوحة لإبراز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين (S/PV.7015). ما من شك لدينا في أن الدور الحاسم الذي تضطلع به دول مجلس التعاون الخليجي في التوصل إلى اتفاق يرسي الأساس لانتقال سياسي تفاوضي في اليمن يضرب واحدا من أفضل الأمثلة على مشاركة في الوقت المناسب لمسؤولين في منظمة دون إقليمية في منع نشوب نزاع إقليمي. كان ذلك نموذجا فريدا للانتقال السلمي للسلطة في خضم تطورات الربيع العربي. وعندما كانت هناك إمكانية حقيقية للعودة إلى العنف، تجلت مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ التابعة له، وبدعم حاسم من مجلس الأمن، بتحديد خارطة طريق شاملة ذات مواعيد نهائية محددة للتحرك صوب الانتقال إلى الديمقراطية، وقد تجسد ذلك بعقد مؤتمر الحوار الوطني، وإعداد إطار دستوري جديد، وإجراء انتخابات في بداية السنة المقبلة.

إن جلسة اليوم لمجلس الأمن تنعقد عند منعطف حاسم على هذا المسار. في غضون الأيام القليلة المقبلة، سيعتمد الحوار الوطني توصيات الأفرقة العاملة والوثيقة الختامية التي سوف تجسد المناقشات التي دارت خلال الشهور الستة الماضية، وتصب في حوض صياغة الدستور الجديد. يجب على جميع الأطراف أن تتحلى بأكبر قدر من المرونة لتحقيق تلك النتيجة. فالأهداف طموحة بالنسبة لليمن، وكذلك بالنسبة لأي بلد في العالم. في غضون بضعة أشهر، سيتعين على القادة السياسيين والاجتماعيين في اليمن إعادة فتح النقاش بشأن إرساء أساس الدولة الجديدة مع شمولية كبيرة. لذلك مما يبعث على الدهشة لدينا أنه طوال هذه العملية كانت هناك صعوبات وتحديات تتناسب مع ما هو على المحك. فالنجاح ليس مضموناً ولكن من المؤكد أنه يُبذل جهد للتوصل إلى توافق في الآراء نأمل في الإبقاء عليها في المرحلة الأخيرة من الحوار الوطني.

اتخذت حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي خطوات هامة إلى الأمام بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للنهوض بعملية الانتقال. على الرغم من أنه لا يزال يتعين فعل الكثير فيما يتعلق بالديمقراطية الانتقالية، فإن التدابير المحددة التي تهدف إلى الاستجابة للمطالب التاريخية للجنوب كانت شجاعة بقدر ما هي ضرورية لتحقيق الثقة والحفاظ على التزامات مختلف الأطراف في العملية.

ومن المهم بنفس القدر التدابير المتعلقة بإعادة تنظيم وإعادة هيكلة الجيش بغية إنشاء قوة أمنية تتحلى بالاحترافية وتحت قيادة مدنية موحدة. تلك الإصلاحات التي لم تنته بعد، ليست فقط مهمة لأي انتقال ناجح من وجهة نظر سياسية، بل إنها أيضا مركزية للتصدي بفعالية للحالة الأمنية الخطرة التي تشهدها البلاد، بما في ذلك استمرار الخطر اليومي الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

إن التقدم السياسي هام، ويجب أن نعترف به. ولكن يجب ألا ننسى أن الرجال والنساء والشباب الذين خرجوا إلى الشوارع في صنعاء في بداية عام ٢٠١١ لم ينادوا فقط بمشاركة أكبر في عملية صنع القرار، بل كانوا ينادون بمشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم. لذلك نعتقد أن جدوى الانتقال سيتوقف على القدرة والسرعة التي يمكن بهما ترجمة توافق الآراء السياسي إلى تحسن ملموس في حياة

اليمنيين. ونرى أن درجة الدعم السياسي للنظام السياسي في الأشهر القليلة المقبلة سيتوقف إلى حد كبير على مدى الوفاء بالتطلعات إلى الشمول الاجتماعي.

إن اقتصاد اليمن، شأنه شأن العديد من الاقتصادات في العالم العربي، من الواضح أنه يعاني من عدم اليقين وعدم الاستقرار اللذين شهدهما البلد طيلة السنوات الـ ١٣ الماضية. وبالنسبة لليمن فإن الصعوبات الجديدة تأتي نتيجة حالة إنسانية خطيرة سابقة تؤثر على ما يزيد على نصف السكان اليمنيين، مع ما تنطوي عليه تلك الحالة من امكانية تقويض عملية الانتقال. لذلك فإن التنمية الاقتصادية المستدامة في اليمن ليست حتمية إنسانية فحسب، بل إنها أيضا التزام أخلاقي. وعلاوة على ذلك فإنها مسألة سياسية مُلحة.

لذلك نشيد بدعم المجتمع الدولي للحكومة اليمنية في جهودها لمعالجة الاقتصاد في الأجل الطويل. ويبين اجتماع أصدقاء اليمن الذي انعقد قبل يومين أنه ما زال يمثل ملتقى هاما لتنسيق المساعدات الدولية لتحقيق الإمكانات الاقتصادية للبلد. مرة أخرى، نأمل أن يتم قريبا الوفاء بالوعود المتعلقة بتقديم المساهمات، وهي وعود قُطعت في الاجتماعات المعاقبة التي عقدتها مجموعة الأصدقاء، وأن تُترجم إلى مشاريع تحدث فرقا ملموسا في حياة اليمنيين.

أحرز شعب اليمن تحت قيادة حكومة الرئيس هادي منصور تقدما كبيرا نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في إقامة دولة جديدة يمكنها الوفاء بتطلعاته إلى الشمول والمشاركة والكرامة. إن الشهور المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لتحقيق يمن مستقر ومزدهر، أما المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد، فينبغي لها أن تكون على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف في إطار الأولويات التي حددها اليمنيون أنفسهم مع الاحترام الواجب لسيادة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، على إحاطته الإعلامية، كما نشكر السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، والسيد أبو بكر القربي، وزير خارجية اليمن، على بيانيهما.

إن عملية التسوية السياسية في اليمن تمر في مرحلة حاسمة. وقد أوشك مؤتمر الحوار الوطني على الانتهاء، وكان القصد منه إرساء الأساس للتصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد. أنها عملية طويلة وشاقة، ولكن من المهم أنه يضطلع بها اليمنيون أنفسهم من خلال المفاوضات الموضوعية وبناء توافق في الآراء. وبشكل عام يتقيد مؤتمر الحوار الوطني بالجدول الزمني المنصوص عليه في آلية تنفيذ اتفاقات الرياض.

ونحن ندعم جهود الرئيس منصور لإجراء إصلاحات واسعة في المجتمع اليمني. وندعو جميع اليمنيين إلى المساعدة في هذه الجهود وبذل قصارى جهدهم لمنع أي تكرار للمواجهات الأهلية. وإلى جانب المساعدة السياسية، يتعين اتخاذ تدابير لتزويد البلد بمساعدات اجتماعية واقتصادية فعالة. وينبغي أن تحدد الحكومة اليمنية بنفسها الأولويات، استنادا إلى الاحتياجات ذات الأولوية في برنامج الإصلاح. والتدخل في الشؤون الداخلية غير مقبول والمسؤولية الأساسية عن تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلد تقع على عاتق اليمنيين أنفسهم.

ولا يمكن القول بأن العملية السياسية والإصلاحات الشاملة ناجحة فيما ينفذ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجماعة أنصار الشريعة المرتبطة به عمليات في البلد وتستمر جهود تخريب مواقع البنية التحتية وتتواصل الهجمات على ممثلي الحكومة. ونحن نشعر بالقلق إزاء سلسلة الهجمات التي شنها الإرهابيون على الجيش والشرطة في محافظة شبوة

في ٢١ أيلول/سبتمبر. ولا بد من محاربة كل هذه المظاهر والتهديدات بلا هوادة.

وفي الختام، نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومستشاره الخاص السيد بن عمر في البحث عن حلول توفيقية بين ممثلين لمختلف ألوان الطيف السياسي اليمني. كما نشكر الوكالات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على ما تقدمه من مساعدة في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجه البلد.

فمن المهم أن تؤتي الجهود الجماعية التي يبذلها اليمنيون والمجتمع العالمي ثمارها. وعلى الرغم من التحديات، فقد تمكن البلد من تجنب الانزلاق إلى مواجهة شاملة. وعموما، فقد تم تدعيم السلم الأهلي في المناطق ذات التنوع العرقي والديني. واليمن يقدم مثالا على الكيفية التي يمكن بها التغلب على الأزمات الداخلية عبر الحوار الوطني والدبلوماسية في ظل مساعدة خارجية معقولة.

وستواصل روسيا، من جانبها، تزويد الشعب اليمني بالمساعدة التي يحتاجها في عملية التحول السياسي وفي التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الجسيمة.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر بلدكم، سيدي، على تنظيم جلسة اليوم ونرحب بحضور وزير خارجية اليمن والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. وحضورهما هنا اليوم يدل على الأهمية التي يوليانها لمستقبل اليمن. وأود أيضا أن أشكرهما على بيانيهما. كما أود أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن على إحاطته الإعلامية العالية النبرة والحافلة بالمعلومات بشأن الحالة في البلد.

تجري هذه المناقشة العامة في الوقت الذي يمنحنا فيه الوضع في اليمن سببا للأمل، وهو أمل يستند إلى استمرار أعمال مؤتمر الحوار الوطني ولكنه لا يزال أيضا مدعاة للقلق فيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية وحالات أخرى.

وبخصوص الحوار الوطني، نثني على السلطات اليمنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية الأخرى لمثابرتها في مواصلة الحوار البناء الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة وإعادة بناء يمن جديد ومتحد يركز بعزم على التنمية. ومما يثلج صدورنا تأكيدات الرئيس منصور المتكررة على تحقيق قفزات كبيرة إلى الأمام على طريق بناء يمن جديد، تسوده العدالة والنظام والحرية.

ونرحب بالتقدم الحقيقي الذي أُحرز بفضل الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومستشاره الخاص المعني باليمن والتي جعلت عددا كبيرا من اليمنيين ينضمون إلى عملية الحوار. وسمح ذلك بإجراء مناقشات شاملة للجميع وبناءة خلال الدورة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني في حزيران/يونيه.

ونلاحظ أن الحوار تناول ٩٠ في المائة من جدول أعماله وأنه توصل بالفعل إلى عدد من الاتفاقات، وهي مهمة لم تكن بالسهلة بالنظر إلى الاضطرابات التي شهدها البلد في الآونة الأخيرة. ونأمل أن تؤخذ القضايا العديدة التي ظهرت والحلول المقترحة بعين الاعتبار في الدستور الجديد الذي ينتظر أن يفضي اعتماده إلى إجراء الانتخابات التي من المزمع، من حيث المبدأ، عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٤.

ونرحب على وجه الخصوص بحل واحدة من القضايا الحاسمة للحوار، ألا وهي، الشكل الذي ينبغي أن تتخذه الدولة، وذلك باختيار بناء يمن موحد واتحادي وديمقراطي. ومن المهم للغاية أن يتعامل اليمنيون مع القضايا التي لم تُحل بنفس روح المصالحة من أجل الانتهاء من العملية التي بدأوها.

وعلى الجبهة الأمنية، لا يزال اليمن يواجه تهديدات الإرهاب. والجماعات المسلحة تخلق مناخا دائما من انعدام الأمن مع وجود تصميم حقيقي لديها على تخريب عملية المصالحة وإغراق البلد مرة أخرى في حالة من الفوضى. والهجمات الإرهابية العديدة على القوات العسكرية وقوات الأمن في الجنوب خلال الشهور الأخيرة هي جزء من هذه الاستراتيجية القاتلة لزعزعة الاستقرار.

وتوغو تدين بشدة هذه الهجمات الإرهابية وغيرها من أعمال العدوان ضد السكان والبنية التحتية للنفط والكهرباء والغاز. ونحن على يقين من أن تصميم اليمنيين الذين يتوقون إلى السلام بشدة سيسمح لهم بالتغلب على قوى الشر هذه. وفي هذا الصدد، ندعو جميع شرائح المجتمع اليمني، ولا سيما القطاعات المدنية والعسكرية والدينية والعلمانية، إلى تنحية خلافاتها جانبا لكي تصل عملية المصالحة الوطنية إلى نهاية متناغمة.

وفي هذا المقام، نود أن نثني على الرئيس منصور على وجه الخصوص للجهود العديدة التي يبذلها في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وذلك تمشيا مع القرار ٢٠١٤ (٢٠١١). وقد أسهمت إعادة هيكلة التسلسل الهرمي العسكري وإعادة إدماج ضباط الجيش وجنوده المتقاعدين إسهاما إيجابيا في الحفاظ على السلم الاجتماعي والسياسي.

وعلى الجبهة الإنسانية، صدرت نداءات بشأن تدهور الوضع الإنساني في اليمن عن وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية وعدد من وكالات الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن ثمة أساسا للخوف من أن يتسبب أي تدهور للأوضاع الإنسانية في زعزعة استقرار البلد والإضرار على نحو خطير بالتقدم الذي تم إحرازه في مجال الاستقرار السياسي. وبالتالي، فإن على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد على وجه السرعة لمساعدة الوكالات الإنسانية على تلبية احتياجات اللاجئين والسكان اليمنيين. ونود أن نثني على مختلف البلدان والمنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لما قدموه من دعم لليمن. ونأمل أن يتخذ أصدقاء اليمن مبادرات أخرى كما فعلوا في آذار/مارس ٢٠١٣ في لندن لمساعدة اليمنيين الذين يعيشون أوضاعا صعبة.

السيد ليو تشيي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المستشار الخاص بن عمر على إحاطته الإعلامية اليوم. وقد استمع الوفد الصيني باهتمام كبير إلى البيانين اللذين أدلى بهما وزير الخارجية القربي والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الزياني.

منذ إطلاق الحوار الوطني في آذار/مارس الماضي، وذلك بفضل العمل الشاق لحكومة وشعب اليمن والدعم الواسع من قبل المجتمع الدولي، حققت العملية السياسية في اليمن تقدما مطردا. والحوار الوطني يسير إلى الأمام. وتقوم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بأعمال تحضيرية لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات عامة. وفرض قيود على القوات المسلحة يمضي قدما بطريقة منظمة. وقد اتخذت تدابير فعالة لتنفيذ خطة الأولويات لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. والصين ترحب بهذه التطورات.

وفي نفس الوقت، لا يزال الوضع الاقتصادي لليمن قاتما والوضع الأمني غير مستقر. وعملية الانتقال السياسي لا تزال تواجه بعض التحديات. وتبقى المصالحة الوطنية مهمة شاقة. وبالنظر إلى الوضع الراهن، نأمل أن يتحرك جميع أصحاب المصلحة في اليمن والأمة ككل باتجاه المصالح طويلة الأجل للبلد والحفاظ على الوحدة والتطبيق الفعال لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها وحل الخلافات السياسية من خلال الحوار والمشاورات، مع التعزيز المستمر للعملية السياسية الوطنية والمصالحة الوطنية.

إن الصين تقدر المساعي الحميدة لدول مجلس التعاون الخليجي في اليمن، وتدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام و مستشاره الخاص السيد بن عمر، فيما يخص مساعدة اليمن على المضي قدما بالعملية السياسية. جرى التوصل خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن، الذي عقد مؤخرا في نيويورك، إلى توافق في الآراء على مواصلة دعم الحكومة اليمنية في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وتلك الخاصة بالقطاع الأمني. إن الصين ترحب بهذا التوافق في الآراء، وتأمل أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة من أجل الاستفادة الكاملة من الأمم المتحدة و آلية أصدقاء اليمن و تعزيز التنسيق والتآزر من أجل تعزيز العملية السياسية في اليمن. يجب على المجتمع الدولي خلال هذه العملية الانتقالية، الاحترام الكامل لاستقلال اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية، و حق الشعب اليمني في اختيار طريقه الخاص به فيما يخص التنمية الوطنية.

قدمت الصين على مر السنين دعمها المستمر للحكومة اليمنية في جهودها الرامية إلى تعزيز الإصلاحات السياسية والاجتماعية في البلد، من أجل مساعدة اليمن على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين الحالة الإنسانية في البلد. وقدمت الصين مساعدات في حدود إمكانياتها، بما في ذلك ما مجموعه ٣٢٥ مليون يوان، كمساعدات اقتصادية وأكثر من ٣٠ مليون يوان كمساعدات إنسانية. وسنعمل على زيادة توسيع نطاق المساعدة التي نقدمها إلى اليمن. كما ندعو المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته و مساعدة اليمن على تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالرئاسة الأسترالية على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن اليمن على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأود أن أشكر السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، على إحاطتهالإعلاميةالزاخرة بالمعلومات و تفانيه الشخصي من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية في ذلك البلد طيلة ما يقرب من ٣٠ شهرا حتى الآن. كما أود أيضا أن أشكر السيد أبو بكر عبد الله القربي، وزير خارجية اليمن، والسيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، على عرضيهما المتبصرين.

ونحن نتوقع اختتام مؤتمر الحوار الوطني خلال الأسبوع الأول من الشهر المقبل، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للتقدم الذي أحرز منذ شهر آذار/مارس. ونحن سعداء بسماع أن ستا من مجموعات العمل التسع قد أنهت أعمالها، ونحيط علما بالجهود المبذولة لضمان مشاركة الجميع في العملية واتخاذ قرار إدماج شواغل المرأة والشباب والمجتمعات المهمشة في جميع أعمال المؤتمر.

ترحب رواندا كذلك بإنشاء لجنة لدراسة و معالجة مسائل الأراضي و لجنة اليمنيين الجنوبيين المفصولين قسرا، كدليل على التزام الحكومة بمعالجة المظالم القائمة منذ أمد طويل وإشاعة جو من الثقة.

ونشيد في نفس السياق بمرسوم الرئيس عبد ربه منصور هادي، المتعلق بإعادة ٧٩٥ ضابط شرطة و جيش، أجبروا على التقاعد بعد الحرب الأهلية التي جرت عام ١٩٩٤، إلى وظائفهم، في خطوة رئيسية في اتجاه حل مظالم الجنوبيين. إننا نرحب أيضا بالاعتذار الرسمي الذي قدمته الحكومة لسكان الجنوب والشرق والحوثيين على الحروب التي تعرضوا لها من قبل الحكومة السابقة. وهذه البادرة الايجابية للحكومة الحالية جديرة بالثناء، لأنها تهدف إلى تشجيع سكان تلك المناطق على حل مظالمهم من خلال تسوية سياسية.

يساور رواندا قلق بالغ جراء الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة وأنصاره في الشرق الأوسط وفي أفريقيا. وإذ نشعر بالأسى لتنفيذ حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة لهجمات

إرهابية يوم السبت الماضي على أحد المراكز التجارية في نيروبي، فإننا نتذكر أنه قبل يوم واحد فقط من ذلك الهجوم، ارتكب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هجوما إرهابيا ضد رجال الشرطة وضباط الجيش اليمني البواسل. كما ندين استمرار الأنشطة التخريبية، التي تستهدف بصورة رئيسية البنى التحتية لشبكات الكهرباء أو خطوط الأنابيب أو الغاز وندين عمليات الاختطاف. لقد أسهمت هذه الأعمال الإجرامية في تدهور الحالة الإنسانية في البلد، ويدعو وفد بلدي جميع المفسدين الذين يعتزمون تقويض الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل يمن ديمقراطي ينعم بالمصالحة إلى وقف جميع أشكال العنف والانضمام إلى العملية السياسية. ونشدد على أن مرتكبي هذه الجرائم سيخضعون للمساءلة.

ويعرب وفد بلدي عن القلق إزاء الحالة الإنسانية المزرية في اليمن. وعلى النحو الذي أشارت إليه يوم الجمعة وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس، التي زارت اليمن في ١٢ أيلول/سبتمبر، فإن ١٣ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، و ١٠ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و ٧ ملايين شخص يشهدون حالات خطرة تتعلق بالمياه، و ٦ ملايين شخص يفتقرون للخدمات الصحية، وما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ شخص يعانون من سوء التغذية الحاد والشديد. وتبين لنا هذه الأرقام كيف أن الحالة الإنسانية في اليمن خطيرة، لا سيما ونحن نعلم أن النداء الإنساني الموحد لعام ٢٠١٣ لا يزال يعاني من نقص في التمويل، حيث لا يتجاوز ٤٣ في المائة. وبالتالي، فإننا نحث مجتمع المانحين على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها خلال مختلف اجتماعات مجموعة أصدقاء اليمن، وندعو إلى تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية إلى اليمن، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي إلى خطة الإغاثة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٣.

في الختام، أود التذكير بأنه على الرغم من وجود تحديات حقيقية، تعد العملية الانتقالية في اليمن بلا شك قدوة للمنطقة، في أعقاب موجة الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي. فاليمن لم يصبح سوريا أو ليبيا ولذلك يتعين علينا الإشادة بشعب اليمن وقيادته على نضجهما السياسي. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن ننسى أن نعترف بالدور الهام الذي يؤديه مجلس التعاون الخليجي، ومجلس الأمن الذي زار اليمن في شباط/فبراير، والمستشار الخاص للأمين العام.

وتقف رواندا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم إلى البلد الشقيق اليمن من أجل تحقيق النجاح من خلال الانتقال السياسي الحالي.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية اليمن والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، والمستشار الخاص للأمين العام على بياناتهم. ويبيّن حضورهم معا في المجلس أن الأسلوب الذي اتبعناه في اليمن هو الأسلوب الصحيح. لقد عملت الأمم المتحدة مع المنظمة الإقليمية ذات الصلة – مجلس التعاون الخليجي– على بدء عملية من أجل الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب اليمني. وتبين هذه العملية أنه في حالات الأزمة المفتوحة، من الممكن إنشاء انتقال منظم وسلمي وديمقراطي.

وفي الواقع، تضرب العملية الانتقالية اليمنية التي تنفذ تحت رعاية الرئيس منصور هادي، الذي نكرر دعمنا الكامل له، مثلا للعالم في هذه الأوقات العصيبة. وقبل كل شيء لأنها تشكل رمزا لالتزام اليمنيين أنفسهم، الذين أحرزوا تقدما كبيرا في تنفيذ القرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

ونرحب بالتقدم المحرز في مؤتمر الحوار الوطني، الذي انطلق في ١٨ آذار/مارس ويتيح الفرصة لجميع الأطراف المعنية في اليمن، وخاصة الشباب والمجتمع المدني، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. و نرحب بتعهدات النوايا الحسنة من

الأطراف المعنية، من قبيل الاعتذار الرسمي المقدم من الرئيس منصورهادي على الاشتباكات التي وقعت في الماضي حيث عانى جميع اليمنيين.

تحث فرنسا جميع الأطراف على مواصلة التزامها بروح رؤية بناءة من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي في أقرب المواعيد النهائية المحددة. كما نعلم جميعا،أدت الصعوبات في الأونة الأخيرة إلى تأخير في اختتام مؤتمر الحوار الوطني، الذي كان مقررا في ١٨ أيلول/سبتمبر. تقع على عاتق جميع اليمنيين مسؤولية حل جميع المسائل الأخيرة قيد المناقشة في الأفرقة العاملة المعنية، بما في ذلك المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيم الإقليمي للبلد. وينبغي أن يشمل هذا، في جميع الأحوال، احترام مبدأي السلامة الإقليمية ووحدة اليمن ووضع آلية توزيع للسلطات لا تعيق فرص التنمية الاقتصادية.

ومن أجل تعزيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال اليمنية، من الملح أيضا إحراز تقدم في المجالات الأخرى، ولا سيما بشأن إعادة هيكلة قوات الأمن والإصلاحات الاقتصادية والحالة الإنسانية. في الواقع تشكل إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن أحد المجالات ذات الأولوية نظرا لحجم التحديات الأمنية التي تواجه اليمن.

تكرر فرنسا تأكيد إدانتها الشديدة لجميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن المبررات. من الضروري في هذا الصدد للحكومة اليمنية أن تسخر كل الوسائل الكافية لا لحماية شعبها فحسب، باعتبارها أولويتها العليا، ولكن أيضا لحماية المنشآت الصناعية، التي يحرم تخريبها المتكرر البلد من موارده الخاصة ويثبط همة المستثمرين. يمثل هذا تحديا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وأيا كانت المؤسسات التي سيختار اليمنيون إنشاؤها في الأشهر القادمة، على السلطات اليمنية الاضطلاع بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق التنمية المتوازنة في البلد والحوكمة المؤسسية الجيدة. والواقع أنه بدون تهيئة بيئة قانونية مواتية لنمو الاقتصاد وضمانات لكفالة إرساء سيادة القانون، لا يمكن تحقيق التنمية في اليمن على المدى الطويل.

وترحب فرنسا بتعاون السلطات اليمنية مع مجلس حقوق الإنسان، وتصميمها على إحراز تقدم فيما يتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم. غير أن مسألة حقوق المرأة، والزواج القسري على وجه الخصوص، وتطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك على القصر، لا تزال تقلقنا.

ينبغي أن تولي السلطات اليمنية اهتماما خاصا إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية. وكما أكدت السيدة أموس مرة أخرى في نيويورك في اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن، يجب أن يعالج البلد الحالة الإنسانية الحرجة، التي يمكن أن تؤثر على استقراره إن استمرت. يعيش نصف السكان تحت خط الفقر، ويحتاج ١٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، ودخل عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين المنظومة في عام ٢٠١٣. ولا تتوافر للبرنامج الإنساني للطوارئ التابع للأمم المتحدة أموال كافية للتصدي لهذه الحالة المقلقة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبال.

وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا، بصفتها الضامن لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأييدا تاما هذا الانتقال السياسي السلمي النموذجي. لقد سعينا إليه جاهدين ونساهم فيه من خلال المشاركة في تحقيق الاستقرار في البلد في جميع الميادين. ونشدد على محوريته ونصر على احترام مراحل عملية الانتقال المفضية إلى عقد الانتخابات في أقرب وقت ممكن من المواعيد النهائية التي تم تحديدها.

ولذلك قامت فرنسا بإيفاد خبير دستوري إلى مؤتمر الحوار الوطني لدعم صياغة الدستور الجديد. من شأن هذا الإطار أن يتيح إمكانية توطيد الأنشطة الإنمائية في البلد.

ونحن على استعداد، كما أكدنا في مؤتمر مجموعة أصدقاء اليمن المعقود يوم الأربعاء، للمشاركة من خلال استثمارات منشآت الأعمال الفرنسية، وعن طريق تقديم خبرتنا عندما تلبي الاحتياجات التي حددها اليمنيون أنفسهم، ومن خلال تعاوننا ومن خلال المشاريع الإنمائية، بما في ذلك كهربة اليمن.

ولذلك، فإن بلدي والمجلس يقفان بحزم إلى جانب السلطات اليمنية في هذه اللحظة التاريخية، حيث لدينا الفرصة لنحقق معا التطلعات الديمقراطية المشروعة للشعب اليمني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. مرة أخرى، أخص بالشكر وزير الخارجية القربي، والأمين العام الزياني، والمستشار الخاص بن عمر، وسائر المشاركين الرفيعي المستوى الآخرين على مشاركتهم بعد ظهر اليوم.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.